وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور الإفصاح المحاسبي في عملية إتخاذ قرارات الإستثمار

-دراسة حالة الجزائر-

من إعداد الطالبتين:

– كاملة شبابحة

–مسعودة قطوش

تحت إشراف الدكتور:

بوتيارة عنتر

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
بوتيارة عنتر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية: 2020–2021

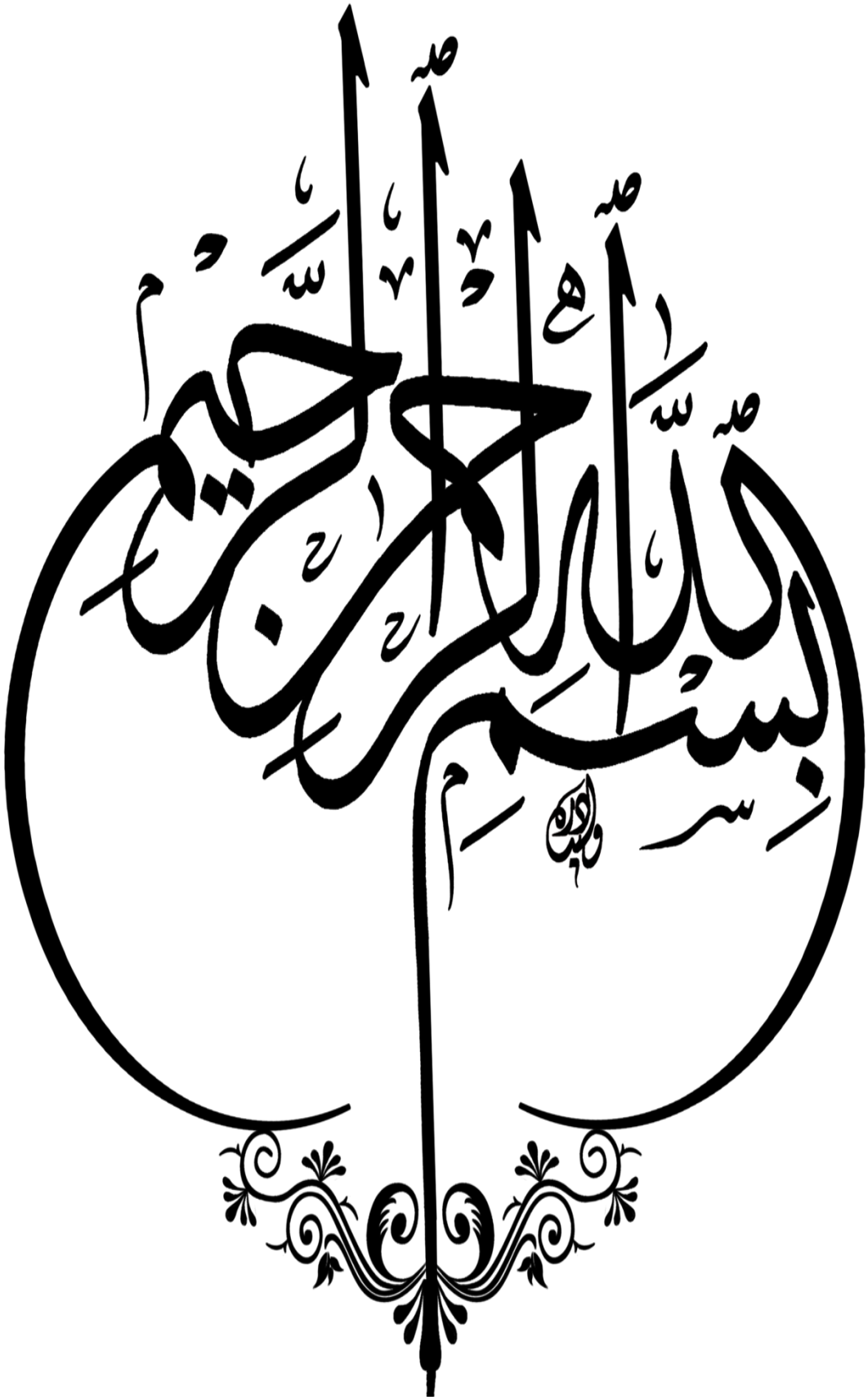

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من اصطنع إليكم معروفا فجازوه فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى يعلم أنكم قد شكرتم فإن الله شاكر يحب الشاكرين"

نشكر المولي عز وجل الذي وفقنا وسهل لنا كل أمر صعب علينا، والحمد لله الذي مدنا بالقوة والصبر على مواصلة هذا العمل واتمامه.

ليس ثمة تعبير أقوى تأثيرا من كلمة شكر نقولها اعترافا بالجميل، حيث نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلي أستاذنا و مشرفنا "د. بوتيارة عنتر"

الذي تكرم بالإشراف علينا وقدم لنا النصح والإرشاد طيلة مدة إعداد هذا البحث فجزاه الله خيرا وجعل عمله في ميزان حسناته ورعاه وحفظه ووفقه.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلي الأساتذة الأفاضل بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين قدموا لنا يد العون من معلومات قيمة لإتمام هذا البحث.

كما نتقدم أيضا بالشكر إلي كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد وقدم لنا يد العون ولو بكلمة طيبة.

كما نشكر مكتبة السفير شكرا جزيلا التي لم تبخل علينا بمد يد المساعدة.

دون أن ننسى كل من محافظي الحسابات والمؤسسات فجزاكم الله عنا خير الجزاء.

إهداء

بسم لله الرحمن الرحيم

إلى من نزلت في حقهم الآية الكريمة في قوله تعالى: وقضى ربك ألا تعبدوا إلا اياه وبالولدين احسانا""

أهدي هذا العمل إلى : من قاسمتني همومي ومتاعبي ورافقتني بدعائها

إلى صاحبة القلب الواسع والدواء النافع إليك أهدي ثمرة جهدي أمي نوارة أغلى ما في حياتي

يامن أحمل إسمك بكل فخريامن أفتقدك منذ الصغر

يامن يرتعش قلبي لذكرك

يامن أودعتني لله اهديك هذا العمل أبي صالح رحمة الله عليه

إلى القلوب التي أحاطتني بالحب والرعاية ورافقتني في دروب الحياة

إلى اغلى الناس على قلبي أخواتي بلقاسم، قصي، شرف الدين

إلى حبيبة القلب ورفيقة الدرب إبنة خالتي التي هي بمثابة أختي العزيزة كاملة التي ساعدتني كثيراً

إلى أعز الناس على قلبي أعمامي وعماتي وخالاتي واخوالي وأبناءهم

وأجدادي وجداتي كل بإسمه

إلى كل من ساعدني من قريب او بعيد

إهداء

بدأنا بأكثر من يد وقاسينا أكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذآ العمل.

أهدي هذا العمل إلى من ارضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الذي لايمل من العطاء والتي سهرت الليالي

إلى قرة عيني **أمي الغالية**

إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لنا لحظة سعادة **أبي الغالي**

إلى إخواني الذين احاطوني بكل الحب والطيبة سليمان، ناصر، سماعيل، بلال، هارون، ناجي رحمه الله

إلى حبيبة قلبي وسندي والتي كانت بمثابة أختي وإلى صاحبة القلب الرقيق ومصدر السعادة في حياتي إبنة خالتي مسعودة

وأهدي هذآ العمل إلى روحي ونفسي التي كافحت وتخطت كل الصعاب للوصول إلى هذا المستوى بكل إحترام وتقدير وإلى كل الاقارب كل واحد بإسمه

وإلى أعدائي .....لا إهداء لكم هنا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان .....
إهداء .....
فهرس المحتويات.....
فهرس الجداول .....
مقدمة.....أ-هـ

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد: 7
المبحث الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي..... 8
المطلب الأول: الجذور التاريخية وماهية الإفصاح المحاسبي 8
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي 10
المطلب الثالث: أنواع وأساليب الإفصاح المحاسبي..... 11
المطلب الرابع: مستويات الإفصاح المحاسبي..... 14
المبحث الثاني: القوائم الواجب الإفصاح عنها وأهم مقومات الإفصاح ومتطلباته 16
المطلب الأول: القوائم الواجب الإفصاح عنها..... 16
المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي..... 20
المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي 21
المبحث الثالث: مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات..... 23
المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرارات وأهميتها 23
المطلب الثاني: مبادئ ومراحل اتخاذ القرارات..... 25
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات 27
المبحث الرابع: ماهية الإستثمار والقرارات الاستثمارية..... 29
المطلب الأول: تعريف وأهداف الإستثمار وأهم أنواعه..... 29

المطلب الثاني: تعريف القرارات الاستثمارية وأهميتها 32
المطلب الثالث: الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية 33
المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات الإستثمارية..... 36
خلاصة الفصل 37

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي ودوره في عملية اتخاذ قرارات الإستثمار

تمهيد..... 39
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية..... 40
المطلب الأول: أدوات الدراسة الميدانية 40
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان..... 41
المبحث الثاني: التحليل الإحصائي والأساليب المستخدمة في محاور الإستبيان 50
المطلب الأول: التحليل الإحصائي 50
المطلب الثاني: الأساليب المستخدمة في محاور الإستبيان 54
خلاصة الفصل 62
خاتمة..... 64
قائمة المراجع 67

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع المبحوثين حسب متغير السن	41
02	توزيع المبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة للمبحوثين	42
03	توزيع المبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي للمبحوث	43
04	توزيع المبحوثين حسب متغير الوظيفة للمبحوث	44
05	توزيع المبحوثين حسب متغير التخصص العلمي للمبحوث	45
06	المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأسئلة المحور الأول	50
07	المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأسئلة المحور الثاني	52
08	المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأسئلة المحور الثالث	53
09	اختبار ستودنت T للمحور الأول	55
10	اختبار ستودنت T للمحور الثاني	56
11	اختبار ستودنت T للمحور الثالث	58
12	مصفوفة الارتباط المشترك بين المحاور	60

مقدمة

مقدمة

تعد المحاسبة أداة توصيل المعلومات المحاسبية التي تعكس أداء الوحدات الإقتصادية وتبين مركزها المالي، وتحتاج الكثير من الجهات والأفراد ذات المصلحة إلى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ عدة قرارات. ولتكون المعلومات المحاسبية المقدمة ذات جودة، فقد اتفق الخبراء والأكاديميين في التخصص أن الإفصاح المحاسبي هو وسيلة وأداة فعالة لإيصال المعلومات للمستخدمين في دعم قراراتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل ، فالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية المتعارف عليها تعد من أهم الأساليب المستخدمة في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة سواء بالنسبة للجهات الداخلية أو الخارجية، ومن أبرز تلك القرارات نجد القرار المالي سواء يخص قرار الإستثمار أو المضاربة في السوق (الأسهم، السندات) أو التوسعة لذا يعتبر الإفصاح أساسيا في سوق الورقة المالية وربحا في نجاح القرار الإستثماري لأنه يساهم في تدعيم الثقة بين فئة المستثمرين والمؤسسة.

1. **الإشكالية:** مما سبق يمكن تحديد الإشكالية الرئيسية كالآتي:

هل يساهم الإفصاح المحاسبي في الجزائر في عملية اتخاذ القرار الإستثماري؟

2. **الأسئلة الفرعية:** وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية في البيئة الإقتصادية الجزائرية؟
- هل تؤثر المعلومات المحاسبية على قرارات الإستثمار في البيئة الإقتصادية الجزائرية؟
- هل التقارير المالية المنشورة لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري في البيئة الإقتصادية الجزائرية؟

3. **الفرضيات:** للإجابة على إشكالية البحث يمكن أن نطرح الفرضيات التالية:

- يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية في البيئة الإقتصادية الجزائرية.
- تؤثر المعلومات المحاسبية على قرارات الإستثمار في البيئة الإقتصادية الجزائرية.
- التقارير المالية المنشورة لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري في البيئة الإقتصادية الجزائرية.

4. **أهمية الدراسة:** وتكمن أهمية الدراسة في:

- التعرف على الإفصاح المحاسبي وابراز أهميته في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.
- التعرف على عملية اتخاذ القرار، الإستثمار والقرارات الإستثمارية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
- توضيح كيف يكون الإفصاح المحاسبي دليلا مثبت لكي يتخذ المستثمر قراره.

5. **أهداف الدراسة:** يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم.
- توضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي والقرارات الإستثمارية.
- عوائد الإفصاح المحاسبي الصحيح على المؤسسة والمستثمر.

6. **أسباب اختيار الموضوع:** يمكن إرجاع ذلك لأسباب التالية:

- كان السبب الأول في اختيارنا هذا الموضوع تخصصنا في المحاسبة والتدقيق.
- الإهتمام بهذا الموضوع أصبح على عاتق الأسرة العلمية من أساتذة وخبراء وطلبة من أجل إبراز أهميته في مدى نجاح المؤسسات.
- اختيارنا للدراسة للإستفادة منه مستقبلا، خصوصا في الحياة المهنية.

7. **منهج الدراسة وأدواته:** لقد اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري من خلال إبراز مفهوم وأهمية الموضوع.

أما في الجانب التطبيقي فقد اتبعنا المنهج التحليلي من خلال تحليل (استبيان المتعلق بفرضيات الدراسة) وتتناول كل المحاور الرئيسية للبحث بغية توزيعها وتفريغها بالإعتماد على برنامج" **SPSS**".

8. **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود المكانية: توجهت هذه الدراسة إلى تحديد دور الافصاح المحاسبي في عملية اتخاذ قرارات الإستثمار في الجزائر.

الحدود الزمانية: من جانفي 2021 إلى غاية 07 جوان من نفس السنة.

9. الدراسات السابقة: إن من أهم الدراسات التي لها صلة بموضوع البحث تتمثل في الآتي:

أ-الفاتح محمد التجاني الأمير وآخرون، "دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في المصارف التجارية"، بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.

الهدف من هذه الدراسة التعرف على مدى التزام الشركات التجارية بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والتعرف على كيفية استخدام الإفصاح للمستفيد والمستثمر وتوضيح أهميته وتوفر المعلومات وطبيعة المعلومات المحاسبية والتعرف على بعض الصعوبات التي تتعرض لها عملية تطبيق المحاسبة وخاصة الإفصاح في الشركات التجارية ان وجدت.

من أبرز النتائج المتوصل اليها:

- الإهتمام بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تساعد على ترشيد قرارات الإستثمار.
- الإعتماد الكلي على المعلومات المحاسبية يؤدي إلى ترشيد قرارات الإستثمار.
- الإفصاح عن المعلومات يساعد على معرفة الموقف المالي للمؤسسة.
- تطبيق الإفصاح عن المعلومات المالية يساعد على تلبية حاجات المستثمر.
- كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية في صورة ملائمة يساعد على تلبية حاجات المستثمر.

ب-أحمد موسى يعقوب آدم، "الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد قرارات الإستثمار في الأوراق المالية"، رسالة ماجستير، كلية دراسات العليا، جامعة النيلين، 2017.

الهدف من هذه الدراسة:

- بيان مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي ومدى تأثيرها على مخاطر الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- التعرف على دور الإفصاح المحاسبي ومدى تأثيرها على التنبؤ بالمستقبل الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

- التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات ودورها في اتخاذ القرارات الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- الوقوف على مدى وعي المتعاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية بأهمية دور المعلومات المحاسبية.
- توضيح المعلومات توفرها القوائم المالية لخدمة المستثمرين عند اتخاذهم لقرار الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

من أبرز النتائج المتوصل إليها:

- يؤثر الإفصاح المحاسبي على مخاطر الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- يؤثر الإفصاح المحاسبي على التنبؤ بمستقبل الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
- تؤثر الموضوعية في إعداد التقارير المالية في نشر المعلومات المحاسبية مما يؤكد سلامة الإستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ج-سليم بن رحمون، "أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الإستثمارية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2019/2018.

الهدف من هذه الدراسة:

- التعرف على عملية اتخاذ القرار، الإستثمار والقرارات الإستثمارية في المؤسسات الإقتصادية.
- التعرف على المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.
- التعرف على القوائم والتقارير المالية وخصائصها المالية.
- تبيان أثر الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية ذات الجودة في اتخاذ القرارات الإستثمارية في المؤسسات الإقتصادية.

توصلت هذه الدراسة الى نتائج أهمها:

- إن تنوع منظومة الإفصاح المحاسبي عن القوائم والتقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي يساهم في تقديم صورة وفية عن واقع المؤسسات.

- تسهل عملية الإفصاح المحاسبي على المؤسسات التوفيق الأمثل بين احتياجاتها ومصادرها المالية لاتخاذ القرارات الإستثمارية لتحقق أهدافها.
- كلما تميزت المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية بالقدرة التنبؤية للأحداث والمخاطر المستقبلية، يساعد في ترشيد القرارات الإستثمارية.
- كلما زادت شفافية الإفصاح المحاسبي زادت فعاليته في اتخاذ القرار الإستثماري رشيد.

10. صعوبات الدراسة: تتمثل أهم صعوبات الدراسة في:

- صعوبة إيجاد المراجع حول موضوعنا.
- صعوبة التنقل من أجل الحصول على إجابات لاستمارة الاستبيان.
- قلة الوقت.

11. تقسيمات الدراسة: للوصول إلى نتائج منطقية وممنهجة من خلال العرض المنطقي لمتغيرات الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين منها فصل نظري والفصل الآخر تطبيقي كالاتي:

الفصل الأول يتضمن الجانب المفاهيمي لعملية الإفصاح والقوائم الواجب إفصاح عنها، اتخاذ القرار، الإستثمار، القرارات الإستثمارية من خلال أربع مباحث رئيسية.

الفصل الثاني خصص للجانب التطبيقي الخاص بإعداد استبيان لمجموعة من المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لمعالجة الإشكالية المطروحة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

أصبح الإفصاح المحاسبي في الآونة الأخيرة يحظى باهتمام المفكرين لأن على أساسه يتم اتخاذ القرار الصحيح، لكون الإفصاح يقدم معلومات دقيقة لمختلف العمليات في شكل معطيات كمية أو وصفية، لأنه يقدم جوا من الثقة بين المتعاملين حيث يوصل إلى المستخدمين المعلومات المحاسبية إلى الحقائق الهامة والملائمة، وذلك لدعم القرار المالي خصوصا القرار الإستثماري الذي يعد المحرك الأساسي في نمو استقرار الاقتصاد.

من خلال ما سبق سنتطرق في هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: القوائم الواجب الإفصاح عنها وأهم مقومات الإفصاح ومتطلباته.

المبحث الثالث: مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات.

المبحث الرابع: ماهية الإستثمار والقرارات الإستثمارية.

المبحث الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي

كانت الدراسات المحاسبية منذ بداية القرن 20 تركز على وظيفة القياس المحاسبي بصرف النظر عمن يستخدم المعلومات المحاسبية أو كيفية استخدامها، ثم اتجهت هذه الدراسات منذ منتصف الستينات من القرن العشرين إلى التركيز على وظيفة الإفصاح المحاسبي باعتباره إحدى شقي الوظيفة المحاسبية.

المطلب الأول: الجذور التاريخية وماهية الإفصاح المحاسبي

أولا: الجذور التاريخية للإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية الحديثة لمفهوم الإفصاح إلى بداية تأسيس الشركات المساهمة العامة في القرن التاسع عشر وانفصال الملكية عن الإدارة، والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء، ما تطلب حيث ذلك من تشريعات وقوانين لهذه الشركات، وإلزامها بتدقيق بياناتها ثم إلزامها بنشر بياناتها بصفة دورية، ويمكن القول إن القانون البريطاني الذي صدر في سنة 1844 كان الأسبق في هذا المجال، حيث ألزم الشركات بنشر قوائمها المالية والتقارير المتعلقة بنتائج الأعمال والمراكز المالية لها، حتى يستفيد الذين يطلعون على البيانات المالية المنشورة في اتخاذ القرارات الإقتصادية في مجالات الإستثمار والأقراض.

وقد تزايدت أهمية الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة بارتباط الإفصاح المحاسبي بالتحول التاريخي للمحاسبة منذ بداية ستينات القرن العشرين، عندما تطورت الوظيفة المحاسبية من نظام لمسك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح الملاك إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الرئيسي توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات، وفي هذا الصدد ساهمت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية في ظهور الإفصاح المحاسبي بشكله الحالي، وتعد هيئة الأوراق المالية الأمريكية مثالا على ذلك، فقد قامت منذ سنة 1934 في إصدار تعليماتها للشركات المدرجة في البورصة الأمريكية بالتقيد بالإفصاح عن بياناتها المالية، بالإضافة إلى معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي والذي أكد على ضرورة التقيد بمبدأي الإفصاح الكامل والثبات في اتباع النسق عند إعداد

ونشر البيانات المالية، كما أن لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية والحاجة إلى معلومات فورية أثر مباشر على مهمة المحاسبة ومبدأ الإفصاح[1].

ثانيا: ماهية الإفصاح المحاسبي

قبل التطرق إلى مفهوم الإفصاح المحاسبي نعرف أولا الإفصاح بمفهومها المجرد:

الإفصاح هو الإعلان عن شيء أو نشره. أو الإبلاغ عن موضوع معين أو محدد وقد يكون هذا الإبلاغ موجها إلى شريحة معينة ومحددة من المجتمع، وقد يكون الإفصاح تثقيفيا أو توجيهيا أو إلزاميا حسب طبيعة الإفصاح والجهة الصادرة عنه.

محاسبيا: يقصد بأنه إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهتم بها الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تفيدها في اتخاذ القرار الرشيد.

كما يعرف أيضا الإفصاح المحاسبي شمول التقارير المالية للوحدة الإقتصادية على جميع المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن تلك الوحدة الإقتصادية وعن فعاليتها ونشاطاتها[2].

كما يقصد بالإفصاح المحاسبي أي حقائق أو معلومات ترد في البيانات المالية أو في المذكرات التوضيحية الملحقة بها، والتي تبين بشكل واضح وجلي الموقف المالي للوحدة الإقتصادية[3].

كما يعرف أيضا أن الإفصاح المحاسبي يركز على موضوع توصيل المعلومات إلى المستفيدين بهدف توضيح حقيقة الوضع المالي للمنشأة دون تضليل بشكل يسمح باعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات. وكذلك الربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر

---

[1] بوحديدة محمد وقمان عمر، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية: دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، ص ص353-354.

[2] Gearge thoma Bidawid, "Accounting dischlosure, the impact and importance upon gnawth of Anabic businesses in Australia", this study is part of the requirements to grant aphdin accointing, department of accounting, the Arabic academy, Denemark, 2012, PP1-2.

[3] إسماعيل محمود عبد الرحمان، الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، 2014، ص17.

كل المعلومات الإقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت المعلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر في اتخاذ قراراته[1].

من خلال ما سبق وبالإستناد إلى التعاريف السابقة ومن وجهة نظرنا الشخصية يتضح لنا أن الإفصاح المحاسبي هو أنسب وسيلة لاتخاذ القرار من خلال تقديمه للبيانات والمعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا داخليين أو خارجيين بشكل صحيح وملائم.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

أولا: أهمية الإفصاح المحاسبي

تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات حيث تكمن فيما يلي:

1. يساهم في تحديد الأسعار المناسبة للأسهم في الأسواق المالية حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار، وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين.

2. يعمل على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية من خلال اتخاذ القرار المناسب[2].

3. تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الإقتصادية للمنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات.

4. الإفصاح دوريا يساعد في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وبالتالي زيادة حجم العمليات لسوق رأس المال.

---

[1] جعفر خوجة عبد الصمد ومحمودي أم الخير، أثر مشاكل الإفصاح المحاسبي في إعداد القوائم المالية من منظور معايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2019، ص3.

[2] بلعيد وردة، تقييم واقع الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019، ص731.

5. يوفر معلومات شفافة ومفيدة حول متعاملين في سوق المال (البورصة) ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منتظمة كفء كما أنه أحد الشروط الأساسية المستقلة اللازمة لانضباط سوق المال[1].

ثانيا: أهداف الإفصاح المحاسبي: يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل:

1. وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة لهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العاملة لقائمة المركز المالي.
2. وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة غير معترف به ووصف لضمانات التي على المنشأة مقابل الديون.
3. توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات العناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
4. تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.
5. مساعدة المستخدمين لتقييم العائد على استثماراتهم[2].

المطلب الثالث: أنواع وأساليب الإفصاح المحاسبي

أولا: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أو بين الإدارة والمحاسبين، وبين مراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونلخص أنواع الإفصاح كما يلي:

[1] جيلط بشرى ولحمر نورة، دور المحاسبة السلوكية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020، ص ص17-18.

[2] واضح صالح، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020، ص ص3-4.

1. الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2. الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن[1].

3. الإفصاح الكافي: فيعني أن يتم تحديد المعلومات الكافية للمستفيد من قبل المشرعين. ويلزم تطبيقها ويحدد فيها الحد الأدنى من المعلومات، وفي ظل صعوبة تحديد مستوى الإفصاح في أي مجتمع يلزم تحديد حد أدنى يلزم الإفصاح عنه واستقر علميا ومهنيا[2].

4. الإفصاح الوقائي: يهتم الدور الوقائي للإفصاح بضمان توفير المعلومات للجمهور في شكل معقول، وفي وقت مناسب بحيث يمكن الاعتماد عليها.

5. الإفصاح التثقيفي: وهو اتجاه معاصر يعتمد على أن مستخدم البيانات المالية لديه القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية.

6. الإفصاح الاختياري والإفصاح الإجباري: ويرجع تصنيف الإفصاح إلى اختياري أو إجباري إلى البيئة والتشريعات والقوانين النافذة في تلك البيئة[3].

---

[1] شادو عبد اللطيف، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص13.

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم الحميد، نظرية المحاسبة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض، السعودية، 2009، ص121.

[3] سليم بن رحمون، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019، ص126.

7. الإفصاح الملائم: وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية[1].

ثانيا: أساليب الإفصاح المحاسبي

توجد عدة أساليب للإفصاح عن المعلومات، ويتوقف استخدام أي منها عن طبيعة ونوعية ودرجة الأهمية تلك المعلومات. فالمعلومات الأساسية يجب إظهارها ضمن القوائم المالية، أما المعلومات المكملة فيتم الإفصاح عنها في ملاحق، لكي تكون عملية الإفصاح منظمة فهناك عدة أساليب للإفصاح التي تتمتع بدرجة عالية من القبول منها:

1. القوائم المالية:(Financial Statements): إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتسهل عملية قراءتها وإمكانية مقارنتها من طرف مستخدمين واستخلاص المعلومات.

2. المعلومات بين الأقواس (Parenthetical Information): يمكن عرض الشروح التفسيرية لبعض الأرقام الظاهرة في القوائم المالية التي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة كملاحظات بين أقواس، مثل توضيح طريقة التقييم المستخدمة، القيم البديلة مثل سعر السوق الجاري وغيرها[2].

3. الملاحق (Supplements): وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك قائمة المركز المالي على أساس التغيير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...إلخ.

---

[1] لطيف زيود وحسان قيطيم، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 1، 2007، ص187.

[2] آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، رسالة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2014، ص23.

4. تقرير المراجع (Auditors Reports): يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

5. الملاحظات الهامشية (Footnotes): يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، والتي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة[1].

المطلب الرابع: مستويات الإفصاح المحاسبي

إن للإفصاح أكثر من مستوى وقد اختلف فقهاء الفكر المحاسبي التقليدي في عرض هذه المستويات ومنهم من حدده بمستوى واحد فقط، ومنهم من قسمها لأكثر من مستوى، من أبرز هذه التقسيمات لدينا المستويات التالية:

1. **المستوى المثالي:** ويتحقق هذا المستوى بثلاث شروط:

- أن تكون القوائم المالية على درجة عالية من التفصيل.
- أن تكون الأرقام المالية على درجة عالية من الدقة والمصداقية.
- أن يكون عرض القوائم المالية متوافق مع رغبات الأطراف ذات العلاقة وفي الوقت المناسب[2].

[1] زاوية رشيدة وبلعور سعيدة، دور الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في ضمان كفاءة الأسواق المالية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، ص104.

[2] سليم بن رحمون، مرجع سبق ذكره، ص124.

2. المستوى الواقعي (الممكن أو المتاح) للإفصاح:

بالنظر لصعوبة تحقيق المستوى المثالي عمليا، يشير هذا المستوى إلى مرونة الإفصاح عن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية بحيث تتناسب النماذج المختلفة للقرارات وهذا يتطلب مرونة الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات.

كما أشارت لجنة التدقيق المنبثقة في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى أن الإفصاح المناسب على صلة وثيقة بمحتويات التقارير المالية وشكلها وبالمصطلحات المستخدمة فيها، أي يجب على التقارير المالية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية وجعلها غير مظللة[1].

[1] غريبي هدى، تقييم الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية وأثره على القرار الاستثماري، شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص5.

المبحث الثاني: القوائم الواجب الإفصاح عنها وأهم مقومات الإفصاح ومتطلباته

لكي تكون عملية الإفصاح صحيحة وخالية من الأخطاء، وتكون لها دور في قرارات المستخدمين وتوجيههم نحو الأفضل فالإفصاح مقومات يجب أن تتوفر وأيضا عدة متطلبات تساهم في إعطاء الصورة الجيدة للإفصاح، وتجسد مخرجاته في عدة بيانات مالية عبارة عن مبالغ نقدية مدرجة في قوائم مالية وقد تكون عبارات اقتصادية تفصل فيها حالة الذمة المالية.

المطلب الأول: القوائم الواجب الإفصاح عنها

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين الأول قوائم مالية أساسية والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة الأرباح المحتجزة (قائمة التغير في حقوق الملكية).
- قائمة التدفقات النقدية.
- الملحق.

أولا: القوائم المالية الواجب الإفصاح عنها

1. قائمة المركز المالي (الميزانية): تعرف الميزانية من الزاوية المحاسبية التقليدية على أنها حصيلة الأرصدة لمجموعة من الحسابات المسجلة دفتريا على أساس القيد المزدوج أو أنها ملخص مبوب لأرصدة الحسابات التي لازالت مفتوحة بدفاتر الأستاذ وذلك بعد ترحيل أرصدة الحسابات الاسمية إلى حساب الأرباح والخسائر ولكنها تحتوي رصيد هذا الحساب.

ويمكن تعريفها من زاوية الإقتصادية على أنها الأصول معينة تمثل موارد اقتصادية موضوعة تحت تصرف وحدة اقتصادية معينة وخصوم تمثل طريقة تمويل هذه الأصول.

2. **قائمة الدخل:** هي قائمة المكاسب، كما يطلق عليها البعض أحيانا، التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقريبا، وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة.

3. **قائمة التغير في حقوق الملكية:** هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره.

4. **قائمة التدفقات النقدية:** هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة من خلال فترة زمنية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال المعايير رقم 7[1].

5. **الملحق:** تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها، إلا أنها لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم، يؤكد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية "على أهمية أسلوب عرض الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية بحيث تقدم بأسلوب منتظم طالما كان ذلك ممكنا أو عمليا، كما يجب الربط المرجعي بين كل بند في طلب القوائم المالية مع أية معلومات ذات صلة مرتبطة بها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

كما يحدد النظام المحاسبي المالي المعلومات الواجب عرضها في ملاحق الكشوف المالية بحيث تكون هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية[2].

[1] شادو عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص ص20 –21.

[2] رابح طويرات، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2014، ص112.

ثانيا: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

1. قائمة المركز المالي (الميزانية):

أ-**الأصول:** تمثل الأصول منافع اقتصادية متوقعة مستقبلا حصلت عليها المؤسسة أو تحت رقابتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية.

- التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).

ب-**الخصوم:** هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية، بمؤسسة معنية بنقل أو تحويل أصول أو توفر خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تميز الضرائب المؤجلة)
- المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).

2. قائمة الدخل: لقد حدد النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها في قائمة الدخل وهي كما يلي:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال).
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.

- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات بالاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات أو أعباء).
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

3. قائمة التغير في حقوق الملكية: حددت المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في قائمة التغير في حقوق الملكية وهي تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

- النتيجة الصافية المالية.
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات وأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض) وتوزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

4. قائمة التدفقات النقدية: حدد النظام المحاسبي المالي المعلومات الواجب عرضها في قائمة التدفقات النقدية، حيث تقدم هذه القائمة مداخل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية كما يلي:

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة، غير المرتبطة لا (بالاستثمار ولا بالتمويل).
- التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).
- تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على حدى وترتيب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية لاستثمار أو التمويل.
- التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الإستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

5. الملحق: يشتمل ملحق الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي على المعلومات التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية حساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال خاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها: طبيعة العلاقة (نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات سياسة تحديد أسعار التي تخص هذه المعاملات).
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية[1].

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:

1. تحديد المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها. وقد كرس دفين (Devine) أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك كركن أساسي في أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب[2].

2. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بخاصية الملائمة وقد عرفت الملائمة باستفادة المستخدم من المعلومة وقدرتها على التنبؤ وكذلك ارتباطها بالغرض الذي أوجدت من أجله. وقبل تحديد ما إذا كانت

[1] رابح طويرات، مرجع سبق ذكره، ص ص100-113.

[2] عون وردية، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند ولحاج، 2015، ص24.

المعلومة ملائمة أم لا فلابد من الغرض الذي ستستخدم فيه. إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين لغرض معين قد لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم آخر أو لغرض آخر[1].

3. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: ويتمثل هذا التحديد في الإفصاح عن البيانات المالية المحتواة في القوائم مثل المركز المالي وقائمة الدخل والأرباح المحتجزة. وتعد القوائم المالية في واقع الأمر بموجب مجموعة من الأعراف والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها.

4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: فإنها تترك آثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، وهنا يتم الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية[2].

5. التوقيت المناسب للإفصاح المحاسبي: إن التوقيت المناسب معناه توفر المعلومات لصانعي القرار قبل أن تفقد المعلومات قدرتها على صنع القرار. كما أن احترام هذه الخاصية تضمن سهولة المقارنة وإظهار التغيرات الحاصلة في الكيان[3].

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي

1. السياسات المحاسبية: تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من منشأة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن أساسيات وطرق محاسبة مختلفة وقد أوضحت المعايير المحاسبة الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة أو مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية وليست هناك مجموعة معينة من السياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المختلفة قد يعبر عن قوائم مالية.

---

[1] بن حمادي سمية، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017، ص37.

[2] سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، ص163.

[3] طحاح فضيلة وقمان عمر، دور النظام المحاسبي المالي SCF في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، الجلفة، الجزائر، 2020، ص576.

2. الأطراف والصفقات الهامة: يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة القوائم المالية على وصف للفئات المبرمة بين المنشآت والأطراف الأخرى وكذلك العلاقات بين المنشآت وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة[1].

3. الشكوك حول استثمار المنشأة: يفترض أن المنشأة مستثمرة في نشاطها لذلك يتم إعداد القوائم المالية على أساس فرض الاستمرارية، أما إذا كانت هناك شكوك حول إمكانية استمرار المنشأة أو توفر معلومات لدى معدي القوائم المالية تفيد بعدم إمكانية استمرار المنشأة فإن ذلك يؤدي إلى الإفصاح عن تلك المعلومات على شكل ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية.

4. الالتزامات المحتملة: تتمثل هذه الالتزامات بعدم التأكد من حدوثها، وتظهر نتيجة القضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، لذا فإن الإفصاح عنها يخبر المستخدم للتقارير المالية بالنتائج السلبية المحتملة التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها في القوائم المالية.

5. الأحداث اللاحقة: ترفق الأحداث اللاحقة بشكل ملاحظات بالقوائم المالية وإن هذه الأحداث تقع بعد تاريخ إعداد القوائم وقبل نشرها وتخص الأحداث اللاحقة بالبيانات المالية المتعلقة بالأصول والخصوم التي تؤثر عليهما في الفترة المقبلة وتتضمن بيان الحدث اللاحق ووصفه وبيان أثره المالي المستقبلي.

وبناءا على ما تقدم أن متطلبات الإفصاح المحاسبي تتمثل من خلال التطبيق التام للمعايير المحاسبية الدولية والمحلية لما فيها من قواعد وإجراءات والتزامات يجب أن تلتزم بها الشركات وتطبقها عند إعداد قوائمها المالية لكونها تمنح الدقة والموضوعية للقوائم المالية وتعزيز ثقة المستثمر فيها[2].

---

[1] أحمد عبد الجبار الله جابو وآخرون، الإفصاح المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017، ص ص39-40.

[2] محمد باقر كرجي، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ودوره في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، ص ص6-7.

المبحث الثالث: مدخل إلى عملية اتخاذ القرارات

يعد موضوع اتخاذ القرار من أهم المواضيع وأكثرها أهمية بالنسبة للمنظمات والأفراد العاملين بها، وتكمن أهمية اتخاذ القرار في اعتباره جوهر العملية الإدارية، ونقطة الانطلاق بالنسبة لجميع العمليات والنشاطات الإدارية الأخرى، فهذه العملية في تفاعل دائم مع بقية النشاطات والبيئة المحيطة.

المطلب الأول: تعريف عملية اتخاذ القرارات وأهميتها

أولا- تعريف عملية اتخاذ القرار: قبل التطرق إلى تعريف عملية اتخاذ القرار أولا نعطي مفهوم إلى مصطلح القرار كالآتي:

القرار: هو ذلك التصرف الشعوري الذي يرمي إلى اختيار أو استعمال أحسن وسيلة للوصول إلى غايتها أو استخدامها لتحقيق هدف ما[1].

تعريف اتخاذ القرار: هو عملية مشاركة اتخاذ القرارات بين الأفراد (المسيرين والعاملين) داخل المؤسسة لتوحيد الرأي والاقتناع به، وبالتالي التفاني في تنفيذه بكل دقة وعدم معارضته، ويراه البعض الآخر على أنه "اختيار البديل المناسب من بين مجموعة من البدائل"[2].

كما عرفه باركر (Barker): على أنه "أفضل خيار عمل يمكننا أن نتخذه في وقت ما، ولكنه سيتم تعديله أو قلبه أو إلغاؤه".

أما محمد عبد الفتاح الصيرفي: فيعرف اتخاذ القرار أنه "عملية عقلانية تتبلور في اختيار بين بدائل متعددة ذات مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة"[3].

أيضا اتخاذ القرار: هو "ذلك الاختيار الذي يفضله المدير بعد تحليله لموقف معين، ويعبر هذا الموقف عن تحديد سلوكي محدد يختص بما يجب القيام به، وما يجب تجنبه من مواقف أو أفعال"[4].

---

[1] حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص99.

[2] بوقرة رابح، بحوث العمليات: مدخل لاتخاذ القرارات، مطبعة الثقة، سطيف، الجزائر، 2012، ص11.

[3] أوبختي نصيرة وعيسى نبوية، الاتصال الإداري ودوره في ترشيد عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الإقتصادية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، معهد العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بمغنية، المجلد1، العدد 2، الجزائر، 2020، ص287.

[4] شادي خديجة، تدقيق داخلي كأداة فعالة في تحسين عملية اتخاذ القرار، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020، ص26.

مما سبق نستنتج حسب مفهومنا أن اتخاذ القرار هو تصرف واع يتمثل في لإختيار الصحيح من بين مجموعة من البدائل المتاحة لحل المشكلة ويكون ذو كفاية وفعالية.

ثانيا: أهمية اتخاذ القرار: تكمن أهمية موضوع اتخاذ القرارات في:

- ارتباطها الشديد بحياتنا اليومية كأفراد والجماعات، ومنظمات إدارية صغيرة وكبيرة، محلية ودولية، هذا بالإضافة إلى أن موضوع اتخاذ القرارات يحظى بأهمية خاصة من الناحيتين العلمية والعملية.
- هي مهمة ملازمة لعمل القيادات الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية، وعليه يصح القول الذي يؤكد على أن مقدار النجاح الذي تحققه أي منظمة، يتوقف إلى حد كبير على فاعلية وكفاءة القرارات الإدارية التي تتخذها، ومدى ملاءمتها للهدف المحدد وعلى مختلف المستويات[1].
- هي محور العملية الإدارية، ذلك أنها عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، فعندما تمارس الإدارة وظيفة التخطيط فإنها تتخذ قرارات معينة في كل مرحلة من مراحل وضع الخطة سواء عند وضع الهدف أو رسم السياسات أو اختيار أفضل الطرق والأساليب لتشغيلها[2].
- اتخاذ القرارات أداة المدير في عمله وهي التي بواسطتها يمارس العمل الإداري حيث يقرر ما يجب عمله؟ ومن يقوم به؟ ومتى يتم القيام به؟ وأين يتم القيام به؟ وعليه، كلما ارتفعت قدرات المدير في اتخاذ القرارات كلما ارتفع مستوى أدائه الإداري.
- القرارات الإستراتيجية تحدد مستقبل المؤسسة وترتبط القرارات بالمدى الطويل في المستقبل، ومثل هذه القرارات يكون لها تأثيرا كبيرا على نجاح المؤسسة أو فشلها[3].

---

[1] بن سيلم حسين وررقط بولرباح، أنماط القيادة الإدارية وعملية اتخاذ القرار، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 02، العدد 15، جامعة عمار تليجي بالأغواط، الجزائر، 2020، ص ص21-22.

[2] نوال عبد الكريم الأشهب، اتخاذ القرارات الإدارية أنواعها ومراحلها، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص5.

[3] شطي آسية، دور المراجعة الداخلية في تفعيل عملية اتخاذ القرار، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015، ص41.

المطلب الثاني: مبادئ ومراحل اتخاذ القرارات

أولا: مبادئ اتخاذ القرارات: لاتخاذ القرار مبادئ عدة أهمها:

1. مبدأ اتخاذ القرار: إن جهود الأفراد وتصرفاتهم قد تكون نتيجة التفكير والاختيار أو مجرد فعل أتوماتيكي أو نتيجة اللاشعور، فإذا كانت جهود الأفراد وتصرفاتهم نتيجة التفكير والاختيار فإن الأفراد اتخذوا القرار.

2. مبدأ تغلغل القرارات: اتخاذ القرارات عملية مالية مستمرة ومتغلغلة في جميع أوجه النشاط الإداري والفني في أي مؤسسة.

3. مبدأ التفكير المركب: للوصول إلى مستوى معين يجب أن يكون التفكير منطقيا.

4. مبدأ التفكير المنطقي: لكي يكون التفكير منطقيا يجب أن يكون خاليا من التناقض[1].

5. مبدأ العصف الذهني: للحصول على أكبر كمية ممكنة من الأفكار في أقل وقت ممكن، يتطلب الأمر استخدام حلقات العصف الذهني.

6. مبدأ الحقائق: تعتبر الحقائق هي المادة الأولية التي يتم التعامل معها من قبل متخذ القرار، فبدون حقائق يصبح قراره خطأ[2].

ثانيا: مراحل اتخاذ القرارات: تمر عملية اتخاذ القرار بمراحل رئيسية هي:

1. مرحلة تحديد المشكلة: إن وجود المشكلة يعني وجود اختلاف بين الموقف الحالي والموقف المرغوب أو المطلوب فتتكون هذه المرحلة من خطوات وهي:

أ- **الاستكشاف:** يعني متابعة الموقف الحالي في ضوء الظروف المتغيرة والتي قد تؤدي إلى ظهور مشكلة.

---

[1] كحول صورية، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص85.

[2] https://e3arabi.com , 11/04/2021, 20 :51 h.

ب- التعريف الدقيق على نوع المشكلة: ويتطلب ذلك تحديد لحجم الاختلاف بين النتائج والموقف الحالي والموقف المطلوب، وترجمة ذلك بشكل كمي ونوعي.

ج-التشخيص: يتضمن تجميع بيانات إضافية وتحديد المتغيرات المؤثرة في المشكلة وكذلك النتائج على وجودها.

2. مرحلة البحث عن البدائل: تمثل الخطوة الثانية في عملية اتخاذ القرار للتعرف على البدائل والحلول الممكنة والمتوفرة لمعالجة المشكلة، ويشترط بديلين على الأقل، لأن اختيار بديل واحد لا يمثل اتخاذ القرار[1].

3. مرحلة تقييم البدائل: عندما يتضح للمدير البدائل المتاحة وجب عليه بعد ذلك أن يقوم بتقييم كل بديل في النقاط التالية:

أ- إمكانية تنفيذ البديل ومدى توافر الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذه.
ب- تكاليف تنفيذ البديل ومدى الكفاية التي يحققها من حيث الاقتصاد والسرعة والإتقان.
ج- آثار تنفيذ البديل على العمل داخل المنظمة أو خارجها في المجتمع ككل.
د- الآثار النفسية والاجتماعية للبديل.
ه- مناسبة الوقت والظروف لتبني هذا البديل.
و- استجابة المرؤوسين للبديل.
ز- الزمن الذي يستغرقه تنفيذ البديل.

ومن الطبيعي أن نجاح المدير في تقييمه للبدائل أمر يتوقف على مدى صدق وحداثة البيانات التي يجب أن يحاط بها وعلى مدى وصول هذه المعلومات في الوقت المناسب قبل إصدار القرار[2].

[1] سعيدان بوبكر، لوحة القيادة الاجتماعية كأداة لاتخاذ القرارات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018، ص ص18-19.

[2] خليل محمد العازوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص25.

4. اختيار البديل المناسب: عند الانتهاء من مرحلة التقييم يصبح أمام متخذ القرار مجموعة حلول ممكنة يتم بعدها تحديد نقاط القوة والضعف لكل بديل متاح، وبناءا على ذلك يمكن لمتخذ القرار اختيار أفضل بديل قد يكون الذي يحقق أكبر عائد، أو أقل خسارة، أقل تكلفة...إلخ.

بمعنى على متخذ القرار أن يقارن بين إيجابيات وسلبيات للبدائل، وهناك أربعة للاختيار تتمثل في المخاطرة مقابل المكاسب، الاقتصاد في الجهد أي أفضل النتائج بأقل جهد، التوقيت، وقيود الموارد

5. مرحلة اتخاذ القرار: تنتهي عمليات اتخاذ القرار بعد أن يتم وضع القرار موضع التنفيذ، إذ أن القرار لا يتم بواسطة متخذ القرار فحسب، وإنما مع أشخاص آخرين يحتاجون إلى التحفيز والترغيب المادي والمعنوي، لكي يشعروا بأن القرار هو قرارهم، ولا يتحقق ذلك إلا بإشراكهم في عملية اتخاذ القرار[1].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات

تتأثر عملية اتخاذ القرار بعدة عوامل نذكر منها:

أولا: عوامل البيئة الخارجية: تتضمن البيئة الخارجية العديد من العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار، إذ ينبغي على متخذ القرار التعامل بعقلانية ورشد مع هذه المؤثرات لاتخاذ القرار الملائم في ظل هذا المزيج الواسع من العوامل والمتمثلة في:

1. الظروف الإقتصادية والسياسية والمالية السائدة في المجتمع.
2. التطورات التقنية التكنولوجية والقاعدة التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الإقتصادية.
3. العوامل التنظيمية والاجتماعية والاقتصادية (مثل، النقابات، التشريعات والقوانين الحكومية، الرأي العام، السياسة العامة للدولة، شروط الإنتاج).
4. درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة[2].

[1] علواط فتيحة ومعين أمين السيد، اليقظة الإستراتيجية كوسيلة فعالة في عملية اتخاذ القرارات بالمنظمة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، العدد السابع، جامعة الجزائر، 2018، ص205.

[2] مخوخ رزيقة، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد قرارات المؤسسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017، ص ص63-64.

ثانيا: عوامل البيئة الداخلية: تؤثر البيئة الداخلية للمنشأة على عملية اتخاذ القرار شأنها في ذلك شأن البيئة الخارجية. وتتضمن البيئة الداخلية للمنشأة العديد من المكونات كالمناخ التنظيمي وحجم المنظمة وعدد العاملين فيها وطبيعة تخصصاتهم وكفاءاتهم وخبراتهم وغيرها.

وتختلف البيئة الداخلية للمنشأة عن البيئة الخارجية لها من حيث درجة السيطرة، فبينما لا يكون للمنشأة سيطرة كبيرة على بيئتها الخارجية، نجد أن سيطرة المنشأة على بيئتها الداخلية تعتبر قوية مما يعني توافر إمكانية تحسين هذه البيئة بما يخدم عملية اتخاذ القرار. ويعني هذا، أنه يترتب على إدارة المنشأة خلق المناخ الداخلي الذي يمكنها من اتخاذ القرارات التي من شأنها أن ترفع من كفاءة العمل وفاعليته[1].

ثالثا: المؤثرات الشخصية: لكل فرد شخصية التي ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقا مع تلك الأفكار والتوجهات الشخصية للفرد.

رابعا: الميول والطموحات: لطموحات الفرد وميوله دور مهم في اتخاذ القرار لذلك يتخذ الفرد القرار النابع من ميوله وطموحاته دون النظر إلى النتائج المادية أو الحسابات الموضوعية المترتبة على ذلك.

خامسا: العوامل النفسية: تؤثر العوامل النفسية على اتخاذ القرار وصوابه، فإزالة التوتر النفسي والاضطراب والحيرة والتردد لها تأثير كبير في إنجاز العمل وتحقيق الأهداف والطموحات والآمال التي يسعى إليها الفرد[2].

[1] محمد عبيدات، الأساليب الكمية في اتخاذ القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص119.

[2] سيد صابر تعلب، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، ط1، عمان، 2011، ص113.

المبحث الرابع: ماهية الإستثمار والقرارات الاستثمارية

من بين القرارات التي تتخذها الإدارة أو يتخذها المستثمر، والتي تعد من أصعب القرارات وذلك لكونها تأثر على بقاء واستمرارية المؤسسة، حيث تعتبر من أهم الأعمال الإقتصادية وذلك بفضل الأهداف التي يحققها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى مفاهيم حول الإستثمار والقرارات الاستثمارية، وأهم الأسس والمبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري.

المطلب الأول: تعريف وأهداف الإستثمار وأهم أنواعه

أولا: تعريف الاستثمار: لقد قدمت العديد من التعاريف للاستثمار نذكر منها:

يعرف الإستثمار كعملية تبادل بين نفقة مؤكدة وحاضرة، وأمل تحقيق موارد مستقبلة بمردودية مقبولة بعبارة أخرى.

ويعرف أيضا: "عبارة عن تخصيص أموال لاقتناء استثمارات مادية ومعنوية لغرض الحصول على عوائد مستقبلية.

وهناك من عرفه على أنه التضحية بأموال حالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية[1].

كما يمكن تعريفه بأنه توظيف الأموال الفائضة في أدوات ومجالات استثمارية متنوعة بهدف خلقه إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة تكوين رأس المال على مستوى الاقتصاد والمجتمع أو لتحقيق زيادة فعلية في الثروة[2].

وعلى ضوء ما سبق من التعاريف أن الإستثمار هو توظيف للأموال من أجل توسعة نشاط وزيادة رأس المال بهدف تحقيق جملة من الأهداف.

[1] بن عيسى العمرية، أثر المعلومات الجبائية على عملية اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015، ص74.

[2] درية كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة، عمان، 2009، ص18.

ثانيا: أهداف الاستثمار

تعدد أهداف الإستثمار حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر ومستوى وطبيعة طموحاته الإقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن فرص الإستثمار المختلفة وما يسود من مناخ إستثمار في محيط نشاطاته، ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف التالية:

1. الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أويحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة، أن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمرا إستراتيجيا لأن التضحية بجزء من الأصول أو كلها إما أن تؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أو أن تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإيفاء بها في الوقت المناسب ووفق الشروط المعينة لذلك يجب الاهتمام بمسألة الاستخدام الكفء للأصول المستثمرة سواء كان ذلك عند التخصيص الأولي واتخاذ القرار الإستثماري أو عند تشغيل الأصول المعينة في عمليات تتميز بأدنى الخسائر وأفضل العوائد.

2. تحقيق عوائد مستقرة، أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة، وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمتها الحقيقية من جانب وتتجاوز التكاليف المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب آخر.

3. استمرار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الإستراتيجي لاهتمام المستثمر (الاعتيادي) إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد لعدة أسباب منها:

- تغطية النفقات التجارية الخاصة بعمليات التشغيل.
- مواجهة متطلبات الحياة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.

4. استمرارية الدخول وزيادتها بشكل متصاعد يعتبر هذا الهدف أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتأكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدرته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة[1].

[1] بدر الدين فرج عبد الواحد خليل العشيبي، مدى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي لتقارير المالية وأثرها على قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2016، ص ص 33-34.

ثالثا: أنواع الاستثمار

بصورة عامة الإستثمار هو عبارة عن توظيف أموال حالية في سبيل الحصول على إيرادات (عوائد) في المستقبل، وثمة ثلاثة أنواع رئيسية من الإستثمار لابد من التمييز بينهما لأغراض التحليل الاقتصادي وهي:

1. **الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:** إذا أخذنا الإستثمار على انه بمثابة تكوين راس المال الثابت، فإننا نقصد بهذا المعنى كل إضافة إلى الأصول المفضية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المجتمع، أو المحافظة عليها أو تجديدها، أما السمة التي تميز هذه الطاقات أنها أصول معمرة بمعنى أنها دائمة الاستعمال، فلا تفنى باستخدامها في عملية إنتاجية أو بصفة متكررة في توليد تيار متدفق ومتجدد من السلع.
2. **الاستثمار في تكوين المخزون السلعي:** إذا أخذنا الإستثمار في معنى تكوين المخزون السلعي فإن هذا المعنى يضع إضافة المخزون السلعي إلى جانب رأس المال الثابت، والواقع أن التوسع في المخزون السلعي كأحد بنود الإستثمار ينفرد بوضع خاص، إذ لا يؤدي إلى توسيع للطاقة الإنتاجية القائمة، وإنما الغرض منه هو تكوين مخزون سلعي في كل المنشآت الصناعية أو التجارية، إذ أن تكوين هذا المخزون يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل، أما في المنشآت التجارية فإن تكوين هذا المخزون يعمل على تسهيل عمليات المتاجرة للوسطاء التجاريين.
3. **الاستثمار كفائض للصادرات:** ينفرد هذا العنصر من عناصر الإستثمار بوضع خاص يختلف في طبيعة تكوينه عن تكوين رأس المال الثابت، أو الإضافة إلى المخزون السلعي ومن الواضح أن الإنفاق القومي النهائي على الانتاج أي الإنفاق القومي يمثل في والواقع الاستخدام النهائي للسلع التي يتم إنتاجها داخل الدولة، سواء كان استخدامها داخل حدود الدولة أو خارجها[1].

[1] برو هشام، الأطروحة القانونية لضمان وتطوير الإستثمار في الجزائر: حسب القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص126.

المطلب الثاني: تعريف القرارات الاستثمارية وأهميتها

أولا: تعريف القرارات الاستثمارية: لقد تعددت التعاريف التي تم إعطاءها للقرار الاستثماري، ومن بين هذه التعاريف نذكر منها ما يلي:

يعرف القرار الإستثماري على أنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه أموال عند توظيفها"[1].

كما يمكن تعريفه على أنه "قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلة ولكنها غير مؤكدة الحدوث"[2].

كما يعتبر القرار الإستثماري بأنه "القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنشأة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد.

كما يعرف أيضا القرار الإستثماري هو الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة والهدف من هذا تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن القرار الإستثماري هو أصعب القرارات التي يتم اتخاذها لمدى ارتباطه بعامل الخطورة من حيث عوائده لأنها غير مؤكدة، وكل هذا من أجل تحقيق عائد لسنوات متتالية.

---

[1] جمام محمود وأميرة دباش، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية، مجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 26، جامعة أم البواقي، الجزائر، مارس 2017.

[2] الحسين مشقق، أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية، شهادة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ص23.

[3] شعاب شهيرة وجدة نزيهة، تحسين القرارات الاستثمارية باستخدام جودة المعلومات المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند، البويرة، الجزائر، 2019، ص14.

ثانيا: أهمية القرارات الاستثمارية: يكتسي القرار الإستثماري أهمية بالغة بالنظر لعدة مبررات أهمها:

1. يشكل الإستثمار في المدى الطويل المحرك الوحيد للنمو ومحافظة المؤسسة على وجودها وتطورها.

2. تتطلب العملية الاستثمارية مبالغ كبيرة ومهمة مقارنة لما تملكه المؤسسة أو المشروع من أموال.

3. يعتبر القرار الإستثماري قرار يرهن المؤسسة أو المشروع ارتباطا وثيقا فالآثار المتعلقة بقرار ستمتد لفترات طويلة.

4. ينعكس القرار الإستثماري على صورة المؤسسة من خلال تأثرها بالمحيط الاقتصادي والمالي حيث كلما كان المشروع الإستثماري يلبي ما يحتاجه السوق من منتجات أو خدمات ذات جودة وأسعار تنافسية كلما تحسنت صورة المؤسسة التجارية مما يزيد في ربحيتها التي تعطي مصداقية أكثر لها لدى المؤسسات المالية المقرضة.

5. القرار الإستثماري يعتبر قرار بالغ التعقيد بالنظر لما يتطلبه من إحاطة بمجموعة من العناصر الكثيرة والمختلفة التي تتطلبها العملية الاستثمارية[1].

المطلب الثالث: الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية

أولا: الأسس العملية لاتخاذ القرار الاستثماري: نظرا لطبيعة الإستثمار في الأوراق المالية وما توفره من مزايا للمستثمر فإنه يجب أن يكون المستثمر على دراية بشؤون البورصة ومتابعتها، ولكي يتم اتخاذ قرار الإستثمار بشكل عقلاني وبعيدا عن الارتجال فانه لابد من مراعاة الأسس الموضوعة التالية:

1. العائد المتوقع: إن المستثمر الرشيد هو الذي يسعى باستمرار إلى تحقيق أقصر عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة (الاستثمار الكفء) لأن الهدف من استهلاكه الحالي هو تطلعه للحصول على استهلاك أكبر في المستقبل وليس فقدانه أو حرمانه منه إلى الأبد، لمساعدته في التمييز أو الاختيار من بين حجم الاستثمارات المتاحة أمامه، لابد من الاعتماد على بعض المفاهيم الحاكمة لقرار الإستثمار والقابلة

[1] بوقرة رابح، صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية، مطبعة الثقة، سطيف، الجزائر، 2009، ص ص130-131.

للقياس أو التقييم لاتخاذها أساسا للحكم واتخاذ القرار الإستثماري من عدمه من أهم المفاهيم هو ما يطلق عليه العائد الإستثماري المتوقع.

2. المخاطرة: المخاطرة المحتملة هي عبارة عن التقلبات في العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة المحسوبة وتنقسم هذه المخاطرة إلى:

أ. **المخاطرة النظامية:** وهي المخاطر التي تنشأ عن البيئة والمحيط وتتعلق بسوق الأوراق المالية، وليس للشركة بحد ذاتها دور رئيسي فيها، لذلك نجدها تؤثر على المستثمرين كافة دون استثناء، والتنوع الإستثماري حيالها ليس حلا إلا أنه يمكن التخفيف من حدتها بقياسها لبعض المعاملات والمعايير.

ب. **المخاطرة غير النظامية:** وهي تنشأ عن طبيعة ونوع الإستثمار لا من طبيعة النظام المالي العام لذلك تكون خاصة بالشركة وتأتي كنتيجة لبعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو شركة محددة، من هنا يمكن تفادي هذه المخاطر وتجنبها بشكل كبير من خلال تنوع وحسابها بالانحراف المعياري.

كما يوجد تصنيفات أخرى للمخاطر مثل مخاطر النشاط الصناعي ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق مخاطر التضخم والائتمان ومخاطر قانونية واجتماعية.

3. التوقيت: هو الفترة الزمنية للاحتفاظ بالورقة طبق لأهداف المستثمر، فقد يكون لاحتفاظ ضمن فترة زمنية طويلة التي تركز على العائد السنوي أو فترة قصيرة، التي تركز على الأرباح الرأسمالية[1].

ثانيا: مبادئ القرارات الاستثمارية: حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل في:

1. مبدأ الاختيار: يفترض في المستثمر الرشادة ومنه فإنه يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب من بين الفرص المتاحة من توظيفها في أول فرصة تتاح له،

[1] بدر الدين فرج عبد الواحد خليل العشبي، مرجع سبق ذكره، ص ص36-38.

ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفؤة مزودة بنظام معلوماتي وهياكل قوية وذات شفافية، حيث تكون كل المعلومات متاحة للجميع.

2. مبدأ المقارنة: إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة، يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، ويقوم بعملية المقارنة باستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها[1].

3. مبدأ الملائمة: حيث أن كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل بالعمر، والدخل، والرغبات، وهذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الإستثمار المتمثلة فيما يلي:

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطرة التي يتصف بها.
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

4. مبدأ التوزيع: أي أن الإستثمار يجب أن يشمل على أدوات استثمار مختلفة من جهة الإصدار وتواريخ الاستحقاق وغيرها كما أن الأصول المالية تختلف من حيث درجة المخاطرة، وبالتالي فإن القرار الإستثماري السليم يجب أن يقوم على التوزيع من أجل التقليل من المخاطرة وزيادة العوائد وأيضا حفاظا على سلامة المحفظة المالية[2].

[1] فهد عامر العجمي، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، الكويت، ص ص28-29.

[2] موسى محمد عبد الله صالح، الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي، أطروحة دكتوراه، كلية إدارة الأعمال الدراسات العليا، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2015، ص171.

المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي ومدى مساهمته في اتخاذ القرارات الإستثمارية

- امكانية مقارنة أداء الوحدة الإقتصادية مع الوحدات الاقتصادية الأخرى المدرجة في سوق للأوراق المالية من خلال المعلومات المعلن عليها.
- أن أثر الإفصاح على كافة الاستثمار مرتبط بمدى جودة الإفصاح في التقارير المالية لمختلف الوحدات الإقتصادية.
- القدرة على تقييم قرارات المستثمرين، من خلال المعلومات المفصح عنها.
- المعلومات المحاسبية المفصح عنها والمقدمة للمستثمرين تمكنهم من المقارنة مع الوحدات الإقتصادية التي لها نفس النشاط.[1]
- ترشيد قرارات الاستثمار مرتبط بمدى جودة الإفصاح في التقارير المالية لمختلف الشركات.
- كفاءة البيانات والمعلومات مرتبط بمدى شمولية التقارير لعدة سنوات بهدف مقارنة المعلومات مع بعضها البعض بهدف خدمة التوقعات مستخدمي تلك القوائم.
- زيادة عدد التقارير لفترات قصيرة خلال السنة المالية تؤدي الى واقعية المعلومات المتحصل عليها من خلال تلك التقارير.
- ان الميزانية المالية وقائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية، وتقرير مراقب الحسابات تعتبر اهم أجزاء التقارير السنوية وأكثر قبولا لدى المستثمر مع ذلك يرى المستثمر ضرورة توفير المعلومات الإضافية لأغراض اتخاذ القرار بشأن تداول الأسهم واهمها بيانات تفصيلية عن الأسعار الأسهم وقت استردادها قيمتها وبعض معلومات عن أعضاء مجلس إدارة الشركة التي يساهم فيها.[2]

---

[1] رواء غازي عبد الواحد، أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الإستثمار، كلية المستقبل الجامعة، جمهورية العراق، 2019، ص 10-11.

[2] حسين بلعجوز ولخضر لقليطي، أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق الأوراق المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد1، العدد1، الجزائر، 2016، ص 124.

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لهذا الفصل تطرقنا إلى مفهوم الإفصاح بمعناه المجرد وقمنا بتعريف الإفصاح المحاسبي على انه اظهار المعلومات المالية سواء كمية او وصفية في القوائم المالية او الهوامش او الملاحظات او الجداول المكملة مما يجعلها ملائمة وواضحة لمستخدميها، وأيضا إلى مفهوم عملية اتخاذ القرار والاستثمار والقرار الإستثماري نستخلص ما يلي:

- أن الإفصاح هو تفسير وإظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية تبين الوضعية المالية للمؤسسة.
- الافصاح عنصر من عناصر الدقة والمصداقية للأرقام المعروفة في القوائم المالية لمساعدة مستخدميها.
- تعتبر عملية اتخاذ القرار احدى الوظائف الرئيسية بالمؤسسة ويمكن اعتبارها من المهام الصعبة وتتزايد صعوبتها بزيادة البدائل المتاحة.
- تعتبر عملية اتخاذ القرار جوهر العملية الإدارية فان نجاح او فشل أي مؤسسة يعتمد على جودة القرارات التي يتخذونها.
- يعتبر القرار الإستثماري الركيزة الأساسية للمؤسسة وضمان استمرارها حيث ان أي خطأ يؤدي بالمؤسسة إلى نتائج وخيمة قد تصل حتى للإفلاس.
- يعبر الإستثمار على مدى توسع المؤسسة وزيادة تعاملاتها واستقطاب موردين ومساهمين جدد.

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي ودوره في عملية اتخاذ قرارات الإستثمار

تمهيد

لاختبار صحة الفرضيات التي تم بناؤها من منطلق الإشكالية المطروحة، كان لابد من تدعيم الفصول النظرية السابقة بدراسة ميدانية، تمثلت في إعداد استمارة استبيان موجهة للجهة المسؤولة عن إعداد القوائم والتقارير المالية والجهة صاحبة السلطة في اتخاذ القرارات الإستثمارية، لدى مجموعة من مدراء ومسيري المؤسسات الاقتصادية ومحافظي الحسابات وأساتذة جامعيين، فقد اعتمدنا على أسلوب الاستبيان لأنه أنسب طريقة من أجل قياس دور الإفصاح في عملية اتخاذ قرارات الإستثمار.

ولإعطاء هذا الفصل الصيغة النهائية تم التطرق إلى:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي والأساليب المستخدمة في محاور الإستبيان

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تتناول الطالبتين في هذا الفصل وصفا للطريقة والإجراءات التي اتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة يشمل ذلك وصفا لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها والإجراءات التي اتخذت لتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها والمعالجات الإحصائية التي بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج.

المطلب الأول: أدوات الدراسة الميدانية

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من مدراء ومسيري المؤسسات العمومية الإقتصادية ومحافظي الحسابات وأساتذة جامعيين، حيث تم أخذ عينة تتكون من 55 مستخدم على مستوى عينة الدراسة، حيث تم التوزيع عليهم 55 استبيان، تم استرجاع 50 استبيان، منها 6 غير قابلة للاستخدام أو تالفة حيث المعلومات التي تحتويها غير قابلة للتفريغ، ومنها 4 ليست من تخصصهم وتم إجراء كافة التحليل على 40 استمارة الباقية، بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرصت الطالبتين على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها كالاتي:

1. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (30 سنة فأقل، من31-40 سنة، من41-50 سنة، 51 سنة فأكثر).

2. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، من6-10 سنوات، من11-15 سنة، من15 سنة فأكثر).

3. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (ليسانس، ماستر/ماجستير، دكتوراه، أخرى).

4. الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير مؤسسة/مسير مالي، محافظ حسابات/خبير محاسب، أستاذ جامعي، أخرى).

5. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (علوم المحاسبة والجباية، إدارة أعمال والتسيير، دراسات اقتصادية ومصرفية، أخرى).

ثانيا: أدوات جمع وتحليل:

بالاعتماد على الاستمارات المسترجعة والتي تم تفريغها في البرنامج الاحصائي: الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية اختصارا spss النسخة21، واستخلاص مختلف النتائج والتي تم تحليلها لغرض الوصول الى نتائج تخدم موضوع البحث للوصول الى اثبات الفرضيات أو نفيها والوصول الى إجابة واضحة للإشكالية المطروحة.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

أولا: تحليل البيانات الشخصية:

1. السن:

الجدول أدناه يمثل تفريغا لبيانات الاستبيان لمتغير السن.

الجدول رقم(1): توزيع المبحوثين حسب متغير السن

سن المبحوث					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 30 سنوات	2	5,0	5,0	5,0
	من 31 إلى 40 سنوات	21	52,5	52,5	57,5
	من 41 إلى 50 سنوات	14	35,0	35,0	92,5
	أكثر من 50 سنة	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss النسخة 21.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أغلب المبحوثين تتراوح أعمارهم بين 31 و40 سنة بنسبة 52.5%، ونسبة 35 %من المبحوثين أعمارهم تتراوح بين 41 و50 سنة، ونسبة 5 %من المبحوثين أعمارهم أقل من 30 سنة، في حين أن الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50 سنة قد بلغت نسبتهم في عينة المبحوث 7.5% من اجمالي الأشخاص المبحوثين.

2. سنوات الخبرة للمبحوثين:

الجدول أدناه يمثل تفريغا لبيانات الاستبيان وفقا لمتغير سنوات الخبرة للمبحوث.

الجدول رقم(2): توزيع المبحوثين حسب متغير سنوات الخبرة للمبحوثين

سنوات الخبرة للمبحوث					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
17,5	17,5	17,5	7	أقل من 5 سنوات	valid
47,5	30,0	30,0	12	من 6 إلى 10 سنوات	
100,0	52,5	52,5	21	من 11 إلى 15 سنة	
	100,0	100,0	40	Total	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج **spss** النسخة21

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أغلب المبحوثين سنوات خبرتهم من 11 الى 15 سنة تقدر نسبتهم ب52.5 %، في حين أن نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم بين 6 الى 10 سنوات تقدر ب 30%، بينما نسبة 17.5 %من المبحوثين سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات.

3. المؤهل العلمي للمبحوث:

الجدول أدناه يمثل تفريغا لبيانات الاستبيان وفقا لمتغير المؤهل العلمي للمبحوث.

الجدول رقم (3): توزيع المبحوثين حسب متغير المؤهل العلمي للمبحوث

المؤهل العلمي للمبحوث					
Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
15,0	15,0	15,0	6	ليسانس	Valid
25,0	10,0	10,0	4	ماستر/ ماجستير	
80,0	55,0	55,0	22	دكتوراه	
100,0	20,0	20,0	8	أخرى	
	100,0	100,0	40	Total	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss النسخة21

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ المبحوثين الذي مؤهلهم العلمي ليسانس بلغت نسبتهم 15%، ويليهم المبحوثين الذي لديهم مؤهل علمي ماستر/ماجستير قد بلغت نسبتهم 10%، ونسبة 55 %من المبحوثين مؤهلهم العلمي دكتوراه، و20 %منهم لديهم مؤهلات علمية أخرى غير محددة.

4.وظيفة المبحوث:

الجدول أدناه يمثل تفريغا لبيانات الاستبيان وفقا لمتغير وظيفة المبحوث.

الجدول رقم(4): توزيع المبحوثين حسب متغير الوظيفة للمبحوث

وظيفة المبحوث					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير مؤسسة/مسير مالي	8	20,0	20,0	20,0
	محافظ حسابات/ خبير محاسب	12	30,0	30,0	50,0
	أستاذ جامعي	12	30,0	30,0	80,0
	أخرى	8	20,0	20,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss النسخة21

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ المبحوثين الذي وظيفتهم مدير مؤسسة/مسير مالي قد بلغت نسبتهم 20%، أما المبحوثين الذي وظيفتهم محافظ حسابات/خبير محاسب بلغت نسبتهم 30%، في حين أن نسبة الذين وظيفتهم أستاذ جامعي قد بلغت 30%، و20 %منهم لديهم وظيفة أخرى غير محددة.

5. التخصص العلمي للمبحوث:

الجدول أدناه يمثل تفريغا لبيانات الاستبيان وفقا لمتغير التخصص العلمي للمبحوث.

الجدول رقم(5): توزيع المبحوثين حسب متغير التخصص العلمي للمبحوث

التخصص العلمي للمبحوث					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	علوم المحاسبة والجباية	12	30,0	30,0	30,0
	إدارة أعمال والتسيير	12	30,0	30,0	60,0
	دراسات اقتصادية ومصرفية	12	30,0	30,0	90,0
	أخرى	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss النسخة21

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ المبحوثين الذي تخصصهم علوم المحاسبة والجباية بلغت نسبتهم 30%، اما المبحوثين الذي تخصصهم إدارة اعمال والتسيير نسبتهم كانت 30%، في حين أن نسبة الذين تخصصهم دراسات اقتصادية ومصرفية قد بلغت 30%، و10 %منهم لديهم تخصصات أخرى غير محددة.

ثانيا: تحليل ومناقشة نتائج الإستبيان

يعتبر الصدق والثبات من المقاييس التي يتوجب على الباحث أن يقوم بإثباتها بشكل مباشر في الدراسة البحثية التي يقوم بإجرائها، والتي تعبر عن مقياس الصحة والواقعية لأنه عل أساسه يثبت صحة الاختبار من عدمه.

1. الثبات:

من خلال تفريغ بيانات الاستبيان في البرنامج spss تحصلنا على مخرجات التالية:

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	40	100,0
	Excluded [a]	0	,0
	Total	40	100,0

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,846	24

Nonparametric Tests

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
1	The distribution of قرار الاستثمار يتطلب توفير قدر مناسب من المعلومات المحاسبية ذات إفصاح كافي. is normal with mean 3,52 and standard deviation 0,91.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,000	Reject the null hypothesis.
2	The distribution of المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها تؤثر على ما يحتاجه المستثمر لاتخاذ قراراته. is normal with mean 3,95 and standard deviation 0,71.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,000	Reject the null hypothesis.
3	The distribution of ملائمة المعلومات المحاسبية وتوقيتها تؤثر في قرار الاستثمار. is normal with mean 3,65 and standard deviation 1,00.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,023	Reject the null hypothesis.
4	The distribution of التوقيت الملائم لإنتاج المعلومات المحاسبية يزيد من ملائمتها لقرار الاستثمار. is normal with mean 3,42 and standard deviation 0,98.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,094	Retain the null hypothesis.
5	The distribution of المعلومات المفصح عنها في التقارير السابقة تعمل على ترشيد قرارات الاستثمار. is normal with mean 4,02 and standard deviation 0,97.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,019	Reject the null hypothesis.
6	The distribution of يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسة. is normal with mean 3,88 and standard deviation 1,07.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,015	Reject the null hypothesis.
7	The distribution of المعلومات المفصح عنها تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف بالمؤسسة. is normal with mean 3,68 and standard deviation 1,02.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,006	Reject the null hypothesis.
8	The distribution of المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير السابقة المفصح عنها تحظى بالفهم والوضوح. is normal with mean 4,05 and standard deviation 0,71.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,002	Reject the null hypothesis.
9	The distribution of الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤدي إلى قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل. is normal with mean 3,85 and standard deviation 1,10.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,030	Reject the null hypothesis.
10	The distribution of الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الصحيحة والدقيقة يؤدي إلى زيادة الثقة. is normal with mean 3,92 and standard deviation 0,94.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,001	Reject the null hypothesis.
11	The distribution of الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل المخاطر الاستثمارية. is normal with mean 3,80 and standard deviation 1,26.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,008	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is ,05.

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
12	The distribution of توفر المعلومات المحاسبية بجودة عالية يرفع من احتمالية جودة القرارات الاستثمارية. is normal with mean 3,18 and standard deviation 1,45.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,223	Retain the null hypothesis.
13	The distribution of المعلومات المالية المفصح عنها بدرجة عالية من الموضوعية والحياد والمحايدة تؤثر على القرارات الاستثمارية. is normal with mean 3,62 and standard deviation 1,41.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,011	Reject the null hypothesis.
14	The distribution of تعدد القرارات الاستثمارية يشترط بالضرورة توفر وكفاية المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية لاتخاذ القرار الأنسب. is normal with mean 3,82 and standard deviation 1,24.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,004	Reject the null hypothesis.
15	The distribution of الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يعكس مدى ملاءمتها لمستخدميها. is normal with mean 3,92 and standard deviation 1,27.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,005	Reject the null hypothesis.
16	The distribution of قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة يزيد من فاعلية تحقيق القرارات الاستثمارية للأهداف المرجوة. is normal with mean 4,40 and standard deviation 0,78.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,000	Reject the null hypothesis.
17	The distribution of حتى يتم الوفاء بالمتطلبات متخذي القرار لا بد من زيادة تطابق المعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم وتكميلها. is normal with mean 3,85 and standard deviation 1,05.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,003	Reject the null hypothesis.
18	The distribution of حتى يتم الوفاء بالمتطلبات متخذي القرار يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها تمكنهم من المقارنة مع شركات أخرى لها نفس النشاط. is normal with mean 3,90 and standard deviation 1,19.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,026	Reject the null hypothesis.
19	The distribution of حتى يتم الوفاء بالمتطلبات متخذي القرار يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها تتميز بالشمولية لمدة سنوات حتى تسهل عملية المقارنة بين السنوات. is normal with mean 4,32 and standard deviation 0,83.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,002	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is ,05.

Hypothesis Test Summary

	Null Hypothesis	Test	Sig.	Decision
20	The distribution of حتى يتم الوفاء بالاحتياجات متخذي القرار يجب أن تدعم القوائم المالية بعدة تقارير لفترة قصيرة خلال السنة المالية. is normal with mean 4,10 and standard deviation 0,93.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,003	Reject the null hypothesis.
21	The distribution of بالإضافة إلى توفير التقارير المالية السنوية يرى المستثمرون ضرورة توفر معلومات إضافية تتعلق ببيان تأويل الأسهم ويدعم المعلومات is normal with mean 4,10 and standard deviation 0,84.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,010	Reject the null hypothesis.
22	The distribution of حتى يتم الوفاء بالاحتياجات متخذي القرار يجب أن تمكنهم التقارير المالية من التنبأ بالقرارات الربحية والقرارات is normal with التمويلية وحركة الأسهم mean 3,92 and standard deviation 0,89.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,000	Reject the null hypothesis.
23	The distribution of يجب توجيه أساليب وطرق قياس المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المعدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية is normal with mean 3,32 and standard deviation 1,42.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,010	Reject the null hypothesis.
24	The distribution of اختلاف مستوى فهم واستيعاب المستثمرين من المعلومات المحاسبية يؤدي إلى عدم تشخيلها كمدخلات في اتخاذ القرار is normal with mean 3,30 and standard deviation 1,38.	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	,043	Reject the null hypothesis.

Asymptotic significances are displayed. The significance level is ,05.

من معامل الثبات ألفا كرومباخ cranbach's alpha والذي بلغ 0.846 يتبين بأن الاستبيان يتمتع بثبات عالي نوعا ما، حيث إذا فاق هذا المعامل 0.06 يعتبر الاستبيان ثابت ويمكن نجري عليه باقي التحاليل.

2. الصدق:

يمثل معامل الصدق الجذر التربيعي لمعامل الثبات، من خلال معامل الثبات ألفا كرومباخ والذي بلغ 0.846 نجد أن معامل الصدق قد بلغ 0.91 لهذا الاستبيان، لذا فهو يتمتع بمقدار عالي من الصدق، ويمكن أن نجري عليه باقي التحاليل.

3. اختبار الطبيعية:

من خلال اختبار **كلمنجروف سميرنوف** ks يتبين بأن معظم الإجابات المقترحة من طرف المبحوثين على أسئلة الاستبيان تتوزع توزيعا غير طبيعي، حيث إذا كانت قيمة sig أقل من 0.05 للسؤال يعتبر توزيعه غير طبيعي والعكس يعتبر توزيعه طبيعي، لذا تعتبر معظم أوجل الإجابات المقترحة من طرف المبحوثين على أسئلة الاستبيان تتوزع توزيعا غير طبيعي يمكن أن نجري باقي التحاليل على الاستبيان.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي والأساليب المستخدمة في محاور الإستبيان

المطلب الأول: التحليل الإحصائي

مقارنة المتوسطات الحسابية:

1. المحور الأول: يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية في البيئة الإقتصادية الجزائرية

من خلال تفريغ بيانات الاستبيان في البرنامج spss تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم(6): المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأسئلة المحور الأول

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,143	,905	3,53	40	قرار الاستثمار يتطلب توفير قدر مناسب من المعلومات المحاسبية ذات إفصاح كافي.
,113	,714	3,95	40	المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها تؤثر على ما يحتاجه المستثمر لاتخاذ قراراته.
,158	1,001	3,65	40	ملائمة المعلومات المحاسبية وتوقيتها تؤثر في قرار الاستثمار.
,156	,984	3,43	40	التوقيت الملائم لإنتاج المعلومات المحاسبية يزيد من ملائمتها لقرار الاستثمار.
,154	,974	4,03	40	المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية تعمل على ترشيد قرارات الاستثمار.
,169	1,067	3,88	40	يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسة.
,162	1,023	3,68	40	المعلومات المفصح عنها تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف بالمؤسسة.
,113	,714	4,05	40	المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية المفصح عنها تحظى بالفهم والوضوح.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,07866	,49750	3,7719	40	المحور الاول: يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss النسخة21

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية لإجابات حول أسئلة المحور يفوق المتوسط (3) مما يعني وقوعها في منطقة القبول، مما يعني أن المحور ككل يقع في منطقة القبول.

2. المحور الثاني: تؤثر طبيعة المعلومات المحاسبية على قرارات الإستثمار في البيئة الإقتصادية الجزائرية

من خلال تفريغ بيانات الاستبيان في البرنامج spss تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم(7): المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأسئلة المحور الثاني

One-sample statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,174	1,099	3,85	40	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤدي إلى قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل.
,149	,944	3,93	40	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الصحيحة والدقيقة يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية.
,200	1,265	3,80	40	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل المخاطر الاستثمارية.
,229	1,448	3,18	40	توفر المعلومات المحاسبية بجودة عالية يرفع من احتمالية جودة القرارات الاستثمارية.
,223	1,409	3,63	40	المعلومات المالية المفصح عنها بدرجة عالية من الموضوعية والحياد والعدالة تؤثر على القرارات الاستثمارية.
,196	1,238	3,83	40	تعدد القرارات الاستثمارية يشترط بالضرورة تنوع وكفاية المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية لاتخاذ القرار الأنسب.
,201	1,269	3,93	40	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يعكس مدى ملاءمتها لمستخدميها.
,123	,778	4,40	40	قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة يزيد من فاعلية تحقيق القرارات الاستثمارية للأهداف المرجوة.

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,12777	,80811	3,8156	40	المحور الثاني: تؤثر طبيعة المعلومات المحاسبية على قرارات الاستثمار في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss النسخة21

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية لإجابات حول أسئلة المحور يفوق المتوسط (3) مما يعني وقوعها في منطقة القبول، مما يعني أن المحور ككل يقع في منطقة القبول.

3. المحور الثالث: التقارير المالية المنشورة لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري في البيئة الإقتصادية الجزائرية

من خلال تفريغ بيانات الاستبيان في البرنامج spss تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم(8): المتوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية لإجابات المبحوثين لأسئلة المحور الثالث

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,166	1,051	3,85	40	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار لا بد من زيادة نطاق المعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم وكميتها.
,189	1,194	3,90	40	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها تمكنهم من المقارنة مع شركات أخرى لها نفس النشاط.
,131	,829	4,33	40	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها تتميز بالشمولية لعدة سنوات حتى تسهل عملية المقارنة بين السنوات.
,147	,928	4,10	40	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تدعم القوائم المالية بعدة تقارير لفترة قصيرة خلال السنة المالية.
,133	,841	4,10	40	بالإضافة إلى توفير التقارير المالية السنوية يرى المستثمرون ضرورة توفر معلومات إضافية تتعلق ببيان تداول الأسهم وبعض المعلومات
,140	,888	3,93	40	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تمكنهم التقارير المالية من التنبأ بالقدرات الربحية والقدرات التمويلية وحركة الأسهم
,225	1,421	3,33	40	يجب توحيد أساليب وطرق قياس المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المعدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية
,218	1,381	3,30	40	اختلاف مستوى فهم واستيعاب المستثمرين من المعلومات المحاسبية يؤدي إلى عدم تشغيلها كمدخلات في اتخاذ القرار

One-Sample Statistics				
Std. Error Mean	Std. Deviation	Mean	N	
,10750	,67989	3,8531	40	المحور الثالث: التقارير المالية المنشورة لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري في البيئة الاقتصادية الجزائرية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss النسخة21

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ أن متوسط الحسابي للمتوسطات الحسابية لإجابات حول أسئلة المحور يفوق المتوسط (3) مما يعني وقوعها في منطقة القبول، مما يعني أن المحور ككل يقع في منطقة القبول.

المطلب الثاني: الأساليب المستخدمة في محاور الإستبيان

من بين أنواع أساليب الإحصائية التي يتم استخدامها في عملية تحليل البيانات، والتي يجب أن يستخدمها الباحث لكي يحصل على أفضل النتائج فقد اعتمدنا على أسلوبين هما:

أولا: اختبار ستودنت T

هو اختبار فرضية إحصائية يتبع فيها الاختبار الاحصائي توزيع t للطالب إذا كانت فرضية العدم معدومة يهدف إلى الكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطي عينتين.

1. المحور الأول: يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية في البيئة الإقتصادية الجزائرية

من خلال تفريغ بيانات الاستبيان في البرنامج spss تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم(9): اختبار ستودنت T للمحور الأول

One-Sample Test					
Test Value = 3					
95% Confidence Interval of the Difference Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
,24	,525	,001	39	3,667	قرار الاستثمار يتطلب توفير قدر مناسب من المعلومات المحاسبية ذات إفصاح كافي.
,72	,950	,000	39	8,411	المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها تؤثر على ما يحتاجه المستثمر لاتخاذ قراراته.
,33	,650	,000	39	4,106	ملائمة المعلومات المحاسبية وتوقيتها تؤثر في قرار الاستثمار.
,11	,425	,009	39	2,731	التوقيت الملائم لإنتاج المعلومات المحاسبية يزيد من ملائمتها لقرار الاستثمار.
,71	1,025	,000	39	6,658	المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية تعمل على ترشيد قرارات الاستثمار.
,53	,875	,000	39	5,188	يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسة.
,35	,675	,000	39	4,175	المعلومات المفصح عنها تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف بالمؤسسة.
,82	1,050	,000	39	9,297	المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية المفصح عنها تحظى بالفهم والوضوح.

One-Sample Test					
Test Value = 3					
95% Confidence Interval of the Difference Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
,6128	,77188	,000	39	9,813	المحور الاول: يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss النسخة21

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ أن قيمة sig للمحور ككل أقل من 0.05 مما يعني وقوعها في منطقة القبول.

2. المحور الثاني: تؤثر طبيعة المعلومات المحاسبية على قرارات الإستثمار في البيئة الإقتصادية الجزائرية

من تفريغ بيانات الاستبيان في البرنامج spss تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم(10): اختبار ستودنت T للمحور الثاني

One-Sample Test					
	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤدي إلى قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل.	4,892	39	,000	,850	,50
الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الصحيحة والدقيقة يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية.	6,195	39	,000	,925	,62
الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل المخاطر الاستثمارية.	4,000	39	,000	,800	,40
توفر المعلومات المحاسبية بجودة عالية يرفع من احتمالية جودة القرارات الاستثمارية.	,764	39	,449	,175	-,29
المعلومات المالية المفصح عنها بدرجة عالية من الموضوعية والحياد والعدالة تؤثر على القرارات الاستثمارية.	2,806	39	,008	,625	,17
تعدد القرارات الاستثمارية يشترط بالضرورة تنوع وكفاية المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية لاتخاذ القرار الأنسب.	4,215	39	,000	,825	,43
الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يعكس مدى ملاءمتها لمستخدميها.	4,611	39	,000	,925	,52
قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة يزيد من فاعلية تحقيق القرارات الاستثمارية للأهداف المرجوة.	11,382	39	,000	1,400	1,15

One-Sample Test					
	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference
					Lower
المحور الثاني: تؤثر طبيعة المعلومات المحاسبية على قرارات الاستثمار في البيئة الاقتصادية الجزائرية.	6,383	39	,000	,81562	,5572

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss النسخة21

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ أن قيمة sig للمحور ككل أقل من 0.05 مما يعني وقوعها في منطقة القبول.

3. المحور الثالث: التقارير المالية لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري في البيئة الإقتصادية الجزائرية

من خلال تفريغ بيانات الاستبيان في البرنامج spss تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم(11): اختبار ستودنت T للمحور الثالث

One-Sample Test					
Test Value = 3					
95% Confidence Interval of the Difference Lower	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
,51	,850	,000	39	5,114	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار لا بد من زيادة نطاق المعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم وكميتها.
,52	,900	,000	39	4,767	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها تمكنهم من المقارنة مع شركات أخرى لها نفس النشاط.
1,06	1,325	,000	39	10,114	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها تتميز بالشمولية لعدة سنوات حتى تسهل عملية المقارنة بين السنوات.
,80	1,100	,000	39	7,495	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تدعم القوائم المالية بعدة تقارير لفترة قصيرة خلال السنة المالية.
,83	1,100	,000	39	8,270	بالإضافة إلى توفير التقارير المالية السنوية يرى المستثمرون ضرورة توفر معلومات إضافية تتعلق ببيان تداول الأسهم وبعض المعلومات
,64	,925	,000	39	6,586	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تمكنهم التقارير المالية من التنبأ بالقدرات الربحية والقدرات التمويلية وحركة الأسهم
-,13	,325	,156	39	1,446	يجب توحيد أساليب وطرق قياس المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المعدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية
-,14	,300	,177	39	1,374	اختلاف مستوى فهم واستيعاب المستثمرين من المعلومات المحاسبية يؤدي إلى عدم تشغيلها كمدخلات في اتخاذ القرار

One-Sample Test					
	Test Value = 3				
	95% Confidence Interval of the Difference	Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t
	Lower				
المحور الثالث: التقارير المالية المنشورة لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري في البيئة الاقتصادية الجزائرية	,6357	,85312	,000	39	7,936

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss النسخة21

من خلال الجدولين أعلاه نلاحظ أن قيمة sig للمحور ككل أقل من 0.05 مما يعني وقوعها في منطقة القبول.

ثانيا: تحليل الارتباط المشترك

هو معامل يقيس الارتباط مدى العلاقة بين الظواهر المختلفة (ظاهرتين أو أكثر، أو بين متغيرين أو أكثر)، لمعرفة ما إذا كان تغير أحدهما أو مجموعة منها مرتبط بتغير الأخرى.

من خلال تفريغ الاستبيان في البرنامج spss تحصلنا على المخرجات التالية:

الجدول رقم(12): مصفوفة الارتباط المشترك بين المحاور

Correlations				
		المحور الاول: يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.	المحور الثاني: تؤثر طبيعة المعلومات المحاسبية على قرارات الاستثمار في البيئة الاقتصادية الجزائرية.	المحور الثالث: التقارير المالية المنشورة لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري في البيئة الاقتصادية الجزائرية
المحور الاول: يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.	Pearson Correlation	1	,130	,367*
	Sig. (2-tailed)		,424	,020
	N	40	40	40
المحور الثاني: تؤثر طبيعة المعلومات المحاسبية على قرارات الاستثمار في البيئة الاقتصادية الجزائرية.	Pearson Correlation	,130	1	,536**
	Sig. (2-tailed)	,424		,000
	N	40	40	40
المحور الثالث: التقارير المالية المنشورة لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري في البيئة الاقتصادية الجزائرية	Pearson Correlation	,367*	,536**	1
	Sig. (2-tailed)	,020	,000	
	N	40	40	40

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss النسخة21

من خلال الجدول أعلاه الخاص بمصفوفة الارتباط المشترك نجد:

1.بين المحور الأول والثاني: من الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بين المحورين قد بلغ 0.130 مما يعني وجود ارتباط طردي بين المحورين أي أنه كلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية في البيئة الإقتصادية الجزائرية كلما زاد معه مستوى تأثير طبيعة المعلومات المحاسبية على قرارات الإستثمار في البيئة الإقتصادية الجزائرية.

2. بين المحور الأول والثالث: من خلال الجدول نلاحظ أن معامل الارتباط بين المحورين قد بلغ 0.367 مما يعني وجود ارتباط طردي بين المحورين أي أنه كلما زاد مستوى مساهمة الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية في البيئة الإقتصادية الجزائرية كلما زاد معه مستوى التقارير المالية التي لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري في البيئة الإقتصادية الجزائرية.

3. بين المحور الثاني والثالث: نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الارتباط بين المحورين قد بلغ 0.536 مما يعني وجود ارتباط طردي بين المحورين أي أنه كلما زاد مستوى تأثير طبيعة المعلومات المحاسبية على قرارات الإستثمار في البيئة الإقتصادية الجزائرية كلما زاد معه مستوى التقارير التي لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري في البيئة الإقتصادية الجزائرية.

ثالثا: تحليل النتائج:

بعد توزيع الاستمارات على مجموعة من مدراء ومسيري المؤسسات الإقتصادية وعينة من محافظي الحسابات وأساتذة جامعيين، وبعد تفريغ المعلومات من هذه الاستبيانات في البرنامج الإحصائي وإجراء جميع التحاليل المنهجية عليها، واستقراء للنتائج المتحصل عليها وتحليلها وتفسيرها وجد بأنه يتمتع بثبات وصدق عاليين كما تتوزع جميع الأسئلة بعد تفريغ توزيعا غير طبيعي، مما يؤهل الاستبيان لإجراء مختلف التحاليل الإحصائية وفقا لإجراءات المنهجية.

معظم المتوسطات الحسابية للإجابات أسئلة المحاور الثلاثة تقع في منطقة القبول وكذلك المتوسطات الحسابية للمحاور الثلاثة ككل، جميع نتائج اختبار "ستودنت" لإجابات أسئلة المحاور الثلاثة كانت في منطقة رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل، كذلك نتائج اختبار ككل.

بينت مصفوفة الارتباط المشترك بين المحاور الثلاثة وجود ارتباط بين المحاور الثلاثة ككل، مما يعني وجود تأثير للمحور الأول على المحور الثاني ووجود تأثير المحور الأول والثالث، وكذلك وجود تأثير للمحور الثاني على الثالث والمحور الأول ككل.

خلاصة الفصل

قامت الطالبتين من خلال هذا الفصل بإجراء الدراسة الميدانية من أجل معرفة دور الإفصاح المحاسبي في عملية اتخاذ القرار الإستثمار على عينة ممثلة في مجموعة من مدراء ومسيري المؤسسات الإقتصادية ومحافظي الحسابات وأساتذة جامعيين، من خلال توزيع استبيان الدراسة الذي تم تقسيمه إلى ثلاث محاور رئيسية. وقد تم التوصل الى أن الإفصاح المحاسبي يساهم في توفير المعلومات المحاسبية، وأيضا طبيعة المعلومات المحاسبية تؤثر على قرارات الإستثمار، وتوصلنا إلى أن التقارير المالية المنشورة لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرارات الإستثمارية كلها في البيئة الإقتصادية الجزائرية.

خاتمة

خاتمة

وفي الختام يمكن القول ان الإفصاح المحاسبي هو الإنتاج النهائي لوظيفة المحاسبة والذي يتم من خلاله إيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها ويعتبر أيضا موضوع ذو أهمية لما له من أثر على القرارات المتخذة من خلال توفيره المعلومة الواضحة والمفهومة، في الوقت وبالكم المناسب عن طريق الكشوف المالية التي تنشرها المؤسسة التي تمثل المصدر الأساسي للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات.

ومما سبق تبين أن الإفصاح المحاسبي له دور هام في الأسواق المالية لما له من تأثير مباشر على قراراتهم الإستثمارية ويتجلى هذا الدور في إظهار مختلف المعلومات المالية بهدف الوفاء بحاجات المستثمرين سواء كانوا حاليين أو مرتقبين.

ومن خلال ما تم دراسته في الفصلين السابقين، يمكن اختصار بعض النتائج واختبار صحة الفرضيات كما يلي:

أولا: النتائج

- أن الإفصاح المحاسبي للمعلومات له أهمية كبيرة تساعد مستخدمي التقارير المالية وذلك بهدف المقارنة واتخاذ القرارات.
- أنه يمكننا من خلال الإفصاح المحاسبي تقييم سياسة المؤسسة وأدائها.
- يؤثر الإفصاح المحاسبي في نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب مما يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الملائمة.
- أن التقارير المالية تساعد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري لكنها لا تفي بكافة المتطلبات.
- أن كل ما زاد مستوى الإفصاح عن المعلومات كلما كانت القرارات الاستثمارية صائبة.
- تطبيق الإفصاح المحاسبي عن المعلومات في القوائم المالية يساعد على تلبية حاجات المستثمر.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

من خلال عرض وتحليل إجابات افراد عينة الدراسة، وفي ضوء الفروض التي قام على أساسها البحث، سنقوم باختبارها كالتالي:

اختبار الفرضية الأولى:

أظهرت الدراسة صحة الفرضية الاولى ان الإفصاح المحاسبي يساهم في توفير معلومات محاسبية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

اختبار الفرضية الثانية:

يشير الباحث إلى تأكيد الفرضية الثانية أن طبيعة المعلومات المحاسبية تؤثر على قرارات الاستثمار في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

اختبار الفرضية الثالثة:

أظهرت الدراسة صحة الفرضية الثالثة التي تقوم على أن التقارير المالية المنشورة لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرارات الاستثمارية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

ثالثا: الاقتراحات

من خلال هذه الدراسة وبناء على النتائج المتحصل عليها تمكنا من وضع مجموعة من التوصيات:

- بما أن الاستثمار المالي يكون في البورصة فيجب إعادة إنعاش نشاط البورصة الجزائرية من أجل رفع مستوى الإستثمار.
- وجود شفافية أكثر في المؤسسات الإقتصادية من أجل إعطاء جميع المعلومات المالية.
- يجب الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية ذات الجودة يعمل على زيادة الربحية النسبية للمؤسسة.
- تلبية حاجات المستثمر في المؤسسة تعتمد على المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية.

رابعا: آفاق البحث

لقد حاولنا من خلال ما تم عرضه لمعالجة الموضوع حسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي تمكننا من الحصول عليها، والحقيقة التي توصلنا إليها أن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع الجديرة بالدراسة، لذا فإن دراستنا هذه تعتبر كقاعدة يمكن الانطلاق منها لبناء مواضيع أخرى ذات علاقة بها يمكن أن تساهم أكثر في إثراء البحث العلمي.

- كيف تساهم كفاءة الأسواق المالية في تعزيز الثقة بين المستثمرين ورفع مستوى الإستثمار.
- دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومات المحاسبية.
- توحيد السياسات المحاسبية في المؤسسات المالية عن طريق الإفصاح وأثره على عملية اتخاذ القرار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. إسماعيل محمود عبد الرحمان، الإفصاح المالي وأهميته وأثره في الأعمال التجارية العربية، مكتبة الوفاء القانونية، ط1، الإسكندرية، 2014.

2. بوقرة رابح، بحوث العمليات: مدخل لاتخاذ القرارات، مطبعة الثقة، سطيف، الجزائر، 2012.

3. بوقرة رابح، صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية، مطبعة الثقة، سطيف، الجزائر، 2009.

4. حسين بلعجوز، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

5. خليل محمد العازوي، إدارة اتخاذ القرار الإداري، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.

6. دريد كامل آل شبيب، الإستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

7. سيد صابر تعلب، نظم ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، دار الفكر، ط1، عمان، 2011.

8. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

9. عبد الرحمان بن إبراهيم الحميد، نظرية المحاسبة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، الرياض، السعودية، 2009.

10. محمد عبيدات، الأساليب الكمية في اتخاذ القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.

11. نوال عبد الكريم الأشهب، اتخاذ القرارات الإدارية أنواعها ومراحلها، دار أمجد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

12. أحمد عبد الجبار الله جابو وآخرون، الإفصاح المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، السودان، 2017.

13. آسيا لعروسي، تأثير القياس المحاسبي على الإفصاح في القوائم المالية في حالة التضخم، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2014.

14. بدر الدين فرج عبد الواحد خليل العشيبي، مدى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي لتقارير المالية وأثرها على قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، 2016.

15. بن حمادي سمية، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017.

16. بن عيسى العمرية، أثر المعلومات الجبائية على عملية اتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015.

17. جعفر خوجة عبد الصمد ومحمودي أم الخير، أثر مشاكل الإفصاح المحاسبي في إعداد القوائم المالية من منظور معايير المحاسبية الدولية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2019.

18. جيلط بشرى ولحمر نورة، دور المحاسبة السلوكية في تحسين الإفصاح المحاسبي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020.

19. الحسين مشقق، أثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية، شهادة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019.

20. رابح طويرات، علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2014.

21. سعيدان بوبكر، لوحة القيادة الاجتماعية كأداة لاتخاذ القرارات، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2018.

22. سليم بن رحمون، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الاستثمارية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019.

23. شادو عبد اللطيف، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.

24. شادي خديجة، تدقيق داخلي كأداة فعالة في تحسين عملية اتخاذ القرار، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2020.

25. شطي آسية، دور المراجعة الداخلية في تفعيل عملية اتخاذ القرار، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2015.

26. شعاب شهيرة وجدة نزيهة، تحسين القرارات الاستثمارية باستخدام جودة المعلومات المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند، البويرة، الجزائر، 2019.

27. عون وردية، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، 2015.

28. غريبي هدى، تقييم الإفصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية وأثره على القرار الاستثماري، مذكرة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019.

29. فهد عامر العجمي، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية من وجهة نظر شركات الوساطة المالية الكويتية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، الكويت.

30. كحول صورية، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017.

31. محمد باقر كرجي، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ودوره في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

32. مخوخ رزيقة، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد قرارات المؤسسة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017.

33. موسى محمد عبد الله صالح، الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي، أطروحة دكتوراه، كلية إدارة الأعمال الدراسات العليا، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2017.

34. واضح صالح، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020.

ثالثا: المجالات

35. أوبختي نصيرة وعيسى نبوية، الاتصال الإداري ودوره في ترشيد عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الإقتصادية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، معهد العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بمغنية، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، 2020.

36. برو هشام، الأطروحة القانونية لضمان وتطوير الإستثمار في الجزائر: حسب القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020.

37. بلعيد وردة، تقييم واقع الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2019.

38. بن سيلم حسين وررقط بولرباح، أنماط القيادة الإدارية وعملية اتخاذ القرار، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 02، العدد 15، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2020.

39. بوحديدة محمد وقمان عمر، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر.

40. جمام محمود وأميرة دباش، أثر عدالة الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية، مجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 26، جامعة أم البواقي، الجزائر، مارس 2017.

41. حسين بلعجوز ولخضر لقليطي، أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الإستثمارية في السوق الأوراق المالية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 1، العدد 1، الجزائر، 2016.

42. رواء غازي عبد الواحد، أثر الإفصاح المحاسبي على اتخاذ القرارات الإستثمار، كلية المستقبل الجامعة، جمهورية العراق،2019.

43. زاوية رشيدة وبلعور سعيدة، دور الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في ضمان كفاءة الأسواق المالية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر.

44. طحاح فضيلة وقمان عمر، دور النظام المحاسبي المالي SCF في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، الجلفة، الجزائر، 2020.

45. علواط فتيحة ومعين أمين السيد، اليقظة الإستراتيجية كوسيلة فعالة في عملية اتخاذ القرارات بالمنظمة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، العدد السابع، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018.

46. لطيف زيود وحسان قيطيم، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29، العدد 1، 2007.

رابعا: المواقع الالكترونية

47. https://e3arabi.com1 **,11/04/2021,20 :51h**

خامسا: المراجع الأجنبية

48. Gearge thomas Bidawid, "Accounting dischlosure, the impact and importance upon gnawth of Anabic businesses in Australia", this study is part of the requirements to grant aphdin accointing, department of accounting, the Arabic academy, Denemark, 2012.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف-المسيلة.

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

"استمارة استبيان"

السيد(ة) / المحترم (ة)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الطالبتين بإعداد بحث تكميلي للحصول على شهادة الماستر في المحاسبة والتدقيق بعنوان:

دور الإفصاح المحاسبي في عملية اتخاذ قرار الاستثمار

متمنين الاستفادة من خبراتكم في المجال العملي للمساهمة في ربط العمل النظري والجانب التطبيقي، لذا نرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة وإعطائها الأهمية المناسبة لما لها من تأثير على نتائج الدراسة، وحرصا على وقتكم فقد تم تصميم الاستبانة بطريقة مختصرة لكي لا تأخذ من وقتكم الغالي.

ويتقدم الطالبتين لكم بخالص الشكر والتقدير لسيادتكم نظير تعاونكم المثمر لإتمام هذا البحث يؤكدون على أن إجاباتكم لن تستخدم غلا للأغراض البحث العلمي فقط.

"ولكم منا جزيل الشكر والتقدير".

الطالبتين:

-شبابحة كاملة.

-قطوش مسعودة.

***إشراف الأستاذ والدكتور:**

عنتر بوتيارة.

السنة الجامعية: 2020 - 2021

القسم الأول: البيانات الشخصية.

الرجاء وضع علامة (X) أمام العبارة الصحيحة:

1-العمر:

30 سنة فأقل	31-40 سنة	41-50 سنة	51 فأكثر

2-سنوات الخبرة:

5 سنوات فأقل	6-10 سنة	11-15 سنة	15 سنة فأكثر

3-المؤهل العلمي:

ليسانس	ماستر/ماجستير	دكتوراه	أخرى

4-الوظيفة:

مدير مؤسسة/مسير مالي	محافظ حسابات/خبير محاسب	أستاذ جامعي	أخرى

5-التخصص العلمي:

علوم المحاسبة والجباية	إدارة أعمال والتسيير	دراسات اقتصادية ومصرفية	أخرى

القسم الثاني: عبارات الفرضيات.

الرجاء وضع علامة (X) أمام مستوى الموافقة المناسبة.

المحور الاول: يساهم الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	قرار الاستثمار يتطلب توفير قدر مناسب من المعلومات المحاسبية ذات إفصاح كافي.					
2	المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها تؤثر على ما يحتاجه المستثمر لاتخاذ قراراته.					
3	ملائمة المعلومات المحاسبية وتوقيتها تؤثر في قرار الاستثمار.					
4	التوقيت الملائم لإنتاج المعلومات المحاسبية يزيد من ملائمتها لقرار الاستثمار.					
5	المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية تعمل على ترشيد قرارات الاستثمار.					
6	يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسة.					
7	المعلومات المفصح عنها تساعد في معرفة نقاط القوة والضعف بالمؤسسة.					
8	المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية المفصح عنها تحظى بالفهم والوضوح.					

المحور الثـــاني: تؤثر طبيعة المعلومات المحاسبية على قرارات الاســـتثمار فـــي البيئـــة الاقتصادية الجزائرية.

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤدي إلى قدرة المؤسسة على الحصول على التمويل.					
2	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الصحيحة والدقيقة يؤدي إلى زيادة التدفقات النقدية.					
3	الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تقليل المخاطر الاستثمارية.					
4	توفر المعلومات المحاسبية بجودة عالية يرفع من احتمالية جودة القرارات الاستثمارية.					
5	المعلومات المالية المفصح عنها بدرجة عالية من الموضوعية والحياد والعدالة تؤثر على القرارات الاستثمارية.					
6	تعدد القرارات الاستثمارية يشترط بالضرورة تنوع وكفاية المعلومات المحاسبية المدرجة ضمن التقارير المالية لاتخاذ القرار الأنسب.					
7	الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية يعكس مدى ملاءمتها لمستخدميها.					
8	قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للمقارنة يزيد من فاعلية تحقيق القرارات الاستثمارية للأهداف المرجوة.					

المحور الثالث: التقارير المالية المنشورة لا تفي بكافة متطلبات متخذي القرار الإستثماري في البيئة الاقتصادية الجزائرية

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
01	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار لا بد من زيادة نطاق المعلومات المفصح عنها في التقارير والقوائم وكميتها.					
02	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها تمكنهم من المقارنة مع شركات أخرى لها نفس النشاط.					
03	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها تتميز بالشمولية لعدة سنوات حتى تسهل عملية المقارنة بين السنوات.					
04	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تدعم القوائم المالية بعدة تقارير لفترة قصيرة خلال السنة المالية.					
05	بالإضافة إلى توفير التقارير المالية السنوية يرى المستثمرون ضرورة توفر معلومات إضافية تتعلق ببيان تداول الأسهم وبعض معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة					
06	حتى يتم الوفاء باحتياجات متخذي القرار يجب أن تمكنهم التقارير المالية من التنبأ بالقدرات الربحية والقدرات التمويلية وحركة الأسهم					
07	يجب توحيد أساليب وطرق قياس المعلومات المدرجة ضمن التقارير المالية المعدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية					
08	اختلاف مستوى فهم واستيعاب المستثمرين من المعلومات المحاسبية يؤدي إلى عدم تشغيلها كمدخلات في اتخاذ القرار					

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

ة محمد بوضياف بالمسيلة
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ه): سبايدية حاج ... المولود(ه) بتاريخ 1997/07/26 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 200324196 الصادرة بتاريخ 2016/04/24 عن: دائرة أولاد دراج

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وتدقيق خلال السنة الجامعية: 2020-2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

دور إدارة مضامين محاسبة في عملية إتخاذ القرار

بالتطبيق

دراسة حالة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 16/06/2021

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

ة محمد بوضياف بالمسيلة
العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): ..... المولود(ة) بتاريخ: 1998/02/12 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200324766 الصادرة بتاريخ: 2016/04/24 عن: دائرة أولاد دراج

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية تخصص: محاسبة وتدقيق خلال السنة الجامعية: 2020/2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور الافصاح المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات الاستثمار

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021.06.16

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الإفصاح المحاسبي في عملية اتخاذ قرارات الإستثمار في البيئة الاقتصادية الجزائرية، وكيف يساهم الإفصاح في ترشيد وتحسين قرارات المستثمرين من خلال مخرجات الصحيحة في القوائم المالية.

في سبيل تحقيق هذه الدراسة تم تصميم استمارة استبيان، وزعت على عينة تشمل مدراء ومسيري المؤسسات الاقتصادية ومحافظي الحسابات وأساتذة جامعيين وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين قرار المستثمر والإفصاح المحاسبي الجيد للمعلومات.

الكلمات المفتاحية:

الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية، عملية اتخاذ القرار، الإستثمار، القرارات الإستثمارية.

ABSTRACT

This study aims to highlight the role of accounting disclosure in the process of making investment decisions in algeria's economic environment, and how disclosure contributes to rationalizing and improving investors' decisions through the right outcomes in financial statements.

In order to achieve this study, a questionnaire form was designed, distributed to a sample of directors and administrators of economic institutions, account governors and university professors, and the analytical descriptive approach was used to analyze data and test hypotheses, and one of the most important findings is that there is a statistically significant correlation between the investor's decision and the good accounting disclosure of information.

Keywords: Accounting disclosure, financial statements, decision-making, investment, investment decisions.